



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة المجاهد عبد الحفيظ بو الصوف _ميلة_

كلية الحقوق

الرقم التسلسلي:

القسم: حقوق

الرمز:

التخصص: قانون اداري

الرقمنة كآلية قانونية لمحاربة الفساد الإداري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبتين:

_ صرياك مسعودة

_ قسوم منار

_ دقيش نورهان

السنة الجامعية:

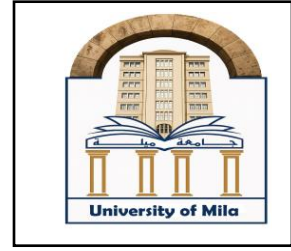
2026/2025



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بو الصوف _ ميلَة_

كلية الحقوق



الرقم التسلسلي:

القسم: حقوق

الرمز:

التخصص: قانون اداري

الرقمنة كآلية قانونية لمحاربة الفساد الإداري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة _ماستر_

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبتين:

_ صرياك مسعودة

_ قسوم منار

_ دقيش نور هان

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر (أ)	بو عزة نضيرة
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر (ب)	صرياك مسعودة
ممتحننا	أستاذ محاضر (أ)	عديد أمينة

2026/2025

شكر وتقدير

عن النبي ﷺ من لا يحمد الله على القليل لا يحمده على الكثير

فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك

لك الحمد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك لا إله إلا أنت سبحانك.

وعن النبي ﷺ من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

نشكر سعادة المشرفة على إعداد هذه المذكرة أستاذتنا الفاضلة "صرياك مسعودة"

لما بذلته من جهد واهتمام في متابعة بحثنا هذا وما قدمته من توجيهات وتشجيع

كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل على النحو الذي هو عليه.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل وشكرا.

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه
وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله الذي وفقني لتتضمن هذه
الخطوة في مسيرتي الدراسية بكل حب أهدي ثمرة نجاحي
إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما: عبد العزيز وحكيمة
إلى أخي نزار
إلى أخواتي: سارة، هاجر، عبير، قمر
إلى كافة الأصدقاء والأحباب كل باسمه.

منار

إهداء

إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار

إلى من علماني أن القمم تنال بالصبر وأن العلم عبادة

إلى شمس حياتي وقمرها أبي الغالي وأمي الحبيبة.

أهديكم هذا الثمر الذي نبت بفضل دعواتكم وسقي بعرق جبينكم

أنتم سندي وفخري وهذا النجاح هو هديتي المتواضعة لقلوبكم الطاهرة.

إلى من تقاسمت معهم الطفولة والحلم وسندوني في عثراتي

رفاق الدرب وعزوة الروح أخي وأخواتي

شكرا لكونكم السند الذي لا يميل والمحفز الذي لا يمل.

إلى من غاب عن العين وحضر في دعواتي

إلى من كنت أتمنى أن يرى هذا اليوم ويشاركني فرحته جدي الغالي "رحمه الله"

إليك يا من زرعت فينا بذور الطموح ورحلت بصمت

أهدي ثمرة جهدي لروحك الطاهرة سائلة الله أن يجمعني بك في جنات النعيم.

نور هان

قال تعالى:

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ
الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

[الروم: 41]، صدق الله العظيم.

مقدمة

لقد أثرت التطورات الهائلة التي شهدتها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مباشر على نمط الحياة الإنسانية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية لا غنى عنها في تسيير المؤسسات وتحسين أدائها، فقد حقق تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نقلة نوعية في جميع جوانب الإدارة من التخطيط والمتابعة الى تقديم الخدمات للمواطنين، إذ لم تعد الرقمنة مجرد خيار تقني بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر لتحسين جودة الخدمات العمومية وتجاوز البيروقراطية التقليدية.

إن ادخال الرقمنة في تسيير الإدارات ثورة حقيقة في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية المرفق الإداري والارتقاء بأدائه وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية وفي وقت قصير وجهد بسيط وتكلفة أقل.

في المقابل تظل ظاهرة الفساد الإداري أحد التحديات الكبرى التي تعيق التنمية وترزع ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وهو ظاهرة عرفت انتشارا واسعا على كافة الأصعدة ومست مختلف الميادين وقطاعات الإدارة سواء ناتج من طرف المسؤولين أو ناتج من طرف الموظفين، وقد تزايد الاهتمام بموضوع الفساد الإداري نتيجة للآثار السلبية التي يخلفها مما دفع الى ظهور هيئات دولية تعمل على الحد منه ومحاولة القضاء عليه.

نظرا لكون الأساليب التقليدية في الرقابة قد أثبتت محدوديتها في محاصرة هذه الظاهرة برزت الحاجة الملحة للبحث عن آليات قانونية وتقنية أكثر فاعلية، من هنا تبرز الرقمنة كآلية قانونية وتنظيمية فعالة لمحاربة الفساد الإداري نظرا لما تتميز به من إيجابيات وما تقدمه من مميزات في تحسين الأداء الإداري، وأيضا تطوير الرقابة وعملياتها لتحديد نطاق الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية، وكذا اقتصاد التوقيع الإلكتروني ودوره الكبير في اثبات الأعمال غير المشروعة واكتشاف مرتكبيها من أجل رفع كفاءة منظمات الإدارة العامة وتحسين أداء الموظفين وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية دراستنا في أن الرقمنة اليوم أصبحت دور لا يستهان به في مكافحة الفساد الإداري، حيث يعتبر موضوع محل الدراسة موضوعا بالغ الأهمية في مجال العلوم القانونية والإدارية، إذ تكمن في

محاولة معرفة خصائص الرقمنة وكذلك أسباب الفساد الإداري والتطرق الى الآليات التي تحد منه داخل الإدارات العامة من أجل تعزيز الثقة والشفافية والنزاهة بين المواطن والإدارة، وهل ساعدت في القضاء على أنواع الفساد الإداري.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمحور دوافع ومبررات اختيار الرقمنة كآلية قانونية في محاربة الفساد الإداري، الى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية، فمن الناحية الموضوعية فإنه يعد من أهم المواضيع الحديثة التي فرضت على كل الإدارات تجديد أساليب إدارتها للشأن العام وإشباع حاجاته، إضافة الى القيمة العلمية التي يقدمها الموضوع خاصة مع انتشار ظاهرة الفساد الإداري واستفحالها في الإدارة العامة.

أما عن الاعتبارات الذاتية التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع، فيتمثل في الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع العلمية التطبيقية، كذلك الرغبة في اكتشاف مدى مساهمة الرقمنة في القضاء على الفساد الإداري.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة عامة الى ابراز دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري ومعرفة الآليات الرقمية التي تستخدم الحد من هذه الظاهرة، بالإضافة الى أهداف أخرى متمثلة في:

_ إزالة الغموض عن مفهوم الرقمنة والفساد الإداري.

_ الوصول الى مدى نجاعة الرقمنة الآلية لتطوير الإدارة ومواكبتها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

_ محاولة الربط بين الرقمنة والفساد الإداري بغية تحقيق نتيجة أن الرقمنة تعتبر آلية لمكافحة الفساد الإداري.

_ استشراف مستقبل مكافحة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين.

إشكالية الدراسة:

اعتبارا للأهمية السابقة التي تكشف موضوع دراستنا تتمحور الإشكالية الرئيسية حول التطورات المتسارعة في مجال الرقمنة، والتي أحدثت تحولا جذريا في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع العام،

حيث أسهم هذا التحول في تطوير أساليب العمل الإداري بما يعزز من كفاءته وشفافيته، وهو ما ينعكس إيجاباً على أداء المرافق العمومية ويعد آلية فعالة في الحد من الفساد الإداري.

وتأسيساً على هذا نطرح الإشكالية مفادها:

ما مدى مساهمة الرقمنة في تطوير أساليب عمل الإدارة بما يضمن محاربة الفساد الإداري؟

كما سعت الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

__ ما المقصود بالرقمنة والفساد الإداري؟

__ ماهي الآليات القانونية والإدارية المعتمدة لمحاربة الفساد الإداري؟

__ ما مدى نجاح أساليب الرقمنة في محاربة الفساد الإداري؟

__ ماهي التحديات والآفاق المستقبلية للتحول الرقمي في إطار محاربة الفساد الإداري؟

مناهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة وللتوصل الى الهدف المنشود من هذه الدراسة ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتبارهما الأنسب لمعالجة مختلف جوانب الدراسة المتعلقة بالرقمنة والفساد الإداري، حيث استخدم:

المنهج الوصفي: في تناول مفهوم الرقمنة وخصائصها ومتطلبات نجاحها، إلى جانب توصيف ظاهرة الفساد الإداري وأبرز مظاهره.

المنهج التحليلي: في دراسة الآليات القانونية والإدارية المعتمدة في مكافحة الفساد، وتحليل مدى فعاليتها عند دعمها برقمنة العمل الإداري، لاسيما من خلال الخدمات الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني والرقابة الإلكترونية، وشمل ذلك أيضاً تحليل مسار التحول الرقمي وتعزيز جهود مكافحة الفساد وفق رؤية مستقبلية شاملة.

خطة الدراسة: سعياً للإجابة على الإشكالية السابقة، وتحقيقاً للأهداف المرجوة من الدراسة تم تقسيم دراستنا الى فصلين رئيسيين، الفصل الأول تم تخصيصه لدراسة الإطار النظري للرقمنة والفساد الإداري

من حيث التعرف على المفاهيم وتبسيط الضوء على متطلبات إنجاح الرقمنة، وتحليل مظاهر الفساد الإداري وآثاره المتعددة وإبراز آليات مكافحته.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه للآليات الرقمية المتعددة ومدى تأثيرها على تحسين عمل الإدارة وتقليل الفساد الإداري، مع تشخيص التحديات التي تواجه هذا التحول واقتراح سبل تعزيز نجاحه في المستقبل.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والفساد الإداري

يعرف عصرنا هذا بعصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وعصر الانفجار المعرفي فقد غزت التكنولوجيا كل مجالات النشاط الإنساني وأحدثت تغيرات هائلة في طريق انجاز الأعمال وتقديم الخدمات العامة.

باعتبار موضوع الرقمنة أصبح نقطة تحول نرى من خلاله مفهوم الخدمة العمومية فإن علاقة الرقمنة بالخدمة العمومية ليست مجرد مفاهيم تتطلب الاستجابة للمستجدات المحيطة بهم وإنما تواجه التحديات الكبيرة التي تحول دون ضبط مختلف الجوانب.

ونظرا لما تقدمه الرقمنة من مميزات جوهرية تشمل زيادة كفاءة العمليات وتقليل الأخطار البشرية فضلا عن سرعة الوصول الى البيانات وتأمينها إلا أن الغموض يبقى قائما حول إمكانية الحد من الفساد الإداري.

لذا سنتناول في فصل هذه الدراسة الإطار المفاهيمي لكل من الرقمنة والفساد الإداري، حيث سيتم دراسة مفهوم الرقمنة وأهم مبادئها ومتطلباتها بالإضافة الى أهم الأسس التي تقوم عليها وكذا دوافع تطبيقها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سيتم تخصيصه لدراسة الفساد الإداري من مفهوم وأسباب وأشكال بالإضافة الى دراسة آليات مكافحته.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، يتمثل المبحث الأول في الإطار المفاهيمي للرقمنة، بينما يتمثل المبحث الثاني في الإطار المفاهيمي للفساد الإداري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة.

نظرا للتحويلات الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات جاءت الرقمنة كأحد هذه التحويلات حيث أصبحت خيارا استراتيجيا تتبناه مختلف الدول لتطوير أدائها الإداري ومواجهة تحديات الحوكمة، ويقتضي هذا التحول توافر بيئة مناسبة تتضمن الإمكانيات التقنية والتنظيمية والبشرية الكفيلة بإنجاحه وبعد فهم الأسس النظرية للرقمنة أمرا جوهريا لتقييم دورها في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. من هنا تأتي أهمية هذا المبحث الذي يسلط الضوء على مفهوم الرقمنة (المطلب الأول) ومبادئ ومتطلبات الرقمنة (المطلب الثاني) أسس الرقمنة ودوافع تطبيقها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.

تعتبر الرقمنة مفهوما جديدا ومبتكرا تم ظهوره بظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ساهمت في تغيير أساليب العمل في مختلف المجالات لاسيما التغيرات الجذرية التي أحدثتها على هيكلية المشاريع الإدارية بما يعزز من وتيرة التطور ويحسن من فعالية الأداء الإداري وجودة الخدمات المقدمة. وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف الرقمنة (الفرع الأول) خصائص الرقمنة (الفرع الثاني) أهمية الرقمنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الرقمنة.

سيتم التطرق في هذا الفرع الى تعريف الرقمنة.

أولا: تعريف الرقمنة لغة.

تدل مادة رقم في معاجم اللغة العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيان والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن المنظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجما وهي طريقة عالمية لنقل المعلومات، وكتاب مرقوم أي أن حروفه واضحة بعلامتها من التقيط، وقوله عز وجل "كتاب مرقوم" الآية 9 من سورة المطففين.¹

¹ لبنى بلحيمر، جبهة لبرش، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2025/2024، ص9.

ثانيا: تعريف الرقمنة اصطلاحا.

ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بمصطلح الرقمنة وذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه. حيث ينظر الى الرقمنة وفقا لـ "تيريكواني" على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات بمختلف أشكالها مثل الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة الى صيغة قابلة للقراءة بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية من خلال النظام الثنائي (البتات BITS) الذي يعتبر الوحدة الأساسية للمعلومات في النظام المعلوماتي. تعتمد هذه العملية على الحاسبات الآلية وتحويل المجموعات الى مجموعة من المعلومات الآتية التي تعرف بالرقمنة، ويتم تنفيذها بفضل استخدام مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.¹

وتشير "شارلوت بيرسي" CHARLOTTE BURESI إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح ويقدم "دوج هودجز" DOUG HODGES مفهوما آخر تم تبنيه المكتبة المتاحة على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، الكتب، المخطوطات، الخرائط...) الى شكل رقمي.²

ثالثا: التعريف الإجرائي للرقمنة.

الرقمنة هي إجراء أو عملية تحويل البيانات الكيفية أو مصادر المعلومات كالكتب، الدوريات، الصور والخرائط أو أي محتوى فكري الى شكل رقمي أو أرقام عن طريق الأجهزة الالكترونية المختلفة كالحاسوب والماسح الضوئي وآليات التصوير الرقمية وأوعية التخزين.³

تعددت وتنوعت المفاهيم المتعلقة بالرقمنة واتفق جلهم ولا أقول كلهم على أنها:

¹ صهيبي دراج، عبد السلام قاسمي، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2024/2025، ص8.

² صباح شارف، مروي كشروود، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020/2019، ص9.

³ عيشة طاهري، زبير بركاهم، دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجامعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2024/2023، ص25.

كل عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من الشكل القديم والتقليدي الى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو ملفات صوتية أو أي شكل آخر.¹

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة.

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص نبينها فيما يلي.

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الكترونيا متجاورة.
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول اليها ببسر وسهولة.²
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطور المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.
- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.³
- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

¹ نصيرة زاير، خديجة عاشور، تفعيل الرقمنة في الخدمة العمومية ودورها في تنمية الأداء الإداري، مجلة المفكر، المجلد الثامن، العدد الأول، 2024، ص 399.

² هشام بن دادى، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021، ص 13.

³ ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2022/2021، ص 13/12.

- اللامجاهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية الى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة الى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل من المنتج الى المستهلك.
- الشبوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة التوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة في العالم، بحيث تكسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي للنمط المرن.
- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونياً.¹

الفرع الثالث: أهمية الرقمنة.

أصبحت الرقمنة من المصطلحات الحديثة والمتطلبات الضرورية في الإدارات كونها عنصر أساسي لبناء الثقة في مختلف المعاملات كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة لذا سنتطرق في هذا الفرع الى أهمية الرقمنة.

تتمثل أبرز نقاط أهمية الرقمنة في الآتي:

- التقليل من التعقيدات الإدارية وتحسين وتنمية قدرات الإدارة من خلال الحصول على المعلومات وإيصالها خلال ثوان معدودة.
- تحسين الخدمة لطالبيها من خلال تجاوز أخطاء الموظف العادي بالإدارة التقليدية فالحاسوب وأنظمتها لا تسمح بالخطأ.
- الشفافية والوضوح الإداري تمكن للمتعامل مع الإدارة الالكترونية أن يعلم كافة الأمور التي تتعلق بالمعاملة بوضوح.
- توفير الجهد والوقت وتقليل النفقات.
- توفير المعلومات لأصحاب القرار بدقة وفي الوقت المناسب.
- توفير تواصل أكثر بين إدارات المؤسسة الواحدة.
- إدارة وتجميع المعلومات من مصدرها الأصلي.²

¹ شيماء حديبي، اسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص 14/13.

² لويظة بوشخشوخة، عمار سيدي دريس، دور الرقمنة في تحسين العمل الإداري المدرسي، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 01، جوان 2025، ص 161.

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات الرقمنة.

إن تجسيد الرقمنة كواقع ملموس داخل الإدارة العمومية يتوقف على مدى الالتزام بأسسها الجوهرية وتوفير بيئة حاضنة لها، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب مبادئ الرقمنة التي تضمن شفافية العمل الإداري، إضافة إلى حصر المتطلبات الأساسية اللازمة لتحويل الإدارة من نمطها التقليدي إلى النمط الرقمي القادر على مواجهة الاختلالات الإدارية سنقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين. الفرع الأول يستعرض المبادئ التي تحكم عملية الرقمنة والفرع الثاني متطلبات الرقمنة.

الفرع الأول: مبادئ الرقمنة.

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم أصبحت الرقمنة خيار استراتيجي للدول الساعية لتعزيز الشفافية محاربة الفساد الإداري، إذ تتيح التقنيات الرقمية آليات فعالة لتوثيق المعاملات، تتبع العمليات الإدارية وتقليص الدخول البشري في اتخاذ القرارات ما يحد من فرص الفساد. ويعزز الرقابة المؤسسية وبناءا على ذلك تقوم الرقمنة على مجموعة من المبادئ القانونية والعامة وهي تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، التركيز على النتائج، سهولة الاستعمال، الاتاحة للجميع والتغير المستمر.

أولا: تقديم أحسن الخدمات للمواطنين.

يتطلب الارتقاء بمستوى الخدمات الإدارية توفير بيئة عمل حديثة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية مما يتيح للعاملين اكتساب المهارات اللازمة واستخدام الأدوات الرقمية لتحديد المشكلات ومعالجتها بدقة، يسهم ذلك في اتخاذ القرارات المبنية على معلومات واضحة وموثوقة، مع القدرة على اقتراح حلول فعالة لكل إشكالية تظهر في سير العمل.

ثانيا: التركيز على النتائج.

إن نجاح الإدارة الرقمية يقاس بمدى انعكاس جهودها على حياة المواطنين بشكل ملموس، لذا يكفي تبني الرقمنة كشكل فقط، بل ينبغي تحويل الأفكار إلى واقع ملموس يحسن تجربة المواطنين من خلال تقليص

الوقت والجهد المبذولين في المعاملات مع ضمان استمرارية الخدمة بجودة عالية على مدار الساعة (مثل رفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل الى مراكز الهاتف، الغاز، لتسديد الفواتير المطلوبة)¹.

ثالثا: سهولة الاستعمال وإتاحة الخدمات للجميع.

يعد ضمان وصول الخدمات الالكترونية لكافة فئات المجتمع أحد الركائز الأساسية للإدارة الرقمية، لذا يجب تعميم المنصات بطريقة تضمن سهولة الاستخدام مع توفير الأدوات والموارد التي تيسر على المواطنين التفاعل مع النظام الإداري بدون تعقيدات أو حواجز تقنية مثل المكتبات والمدارس على نحو يسهل تواصل المواطنين مع الإدارات العمومية وتطبيقاتها الالكترونية.²

رابعا: التغير المستمر.

تسعى بانتظام لتحسين ولثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء سواء بقصد ترضية الزبائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة وفي جميع المجالات فمن الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

خامسا: تخفيض التكاليف.

وهذا يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عن هذا تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء وتوسيع نطاق الخدمات الى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم.³

الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة.

إن تطبيق الرقمنة شأنه شأن أي مشروع يتطلب جملة من المتطلبات التي تتكامل فيما بينها لتشكل نظام تنموية الرقمنة، حيث لا يمكن تطبيقها إلا إذا توافرت جميع المتطلبات التالية:

¹ لبنى بلحيمر، جبهة لبرش، مرجع سابق، ص13.

² المرجع نفسه، ص 14/13.

³ عبد الفتاح بن زبطة، ناصري تقي الدين، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024/2023، ص15.

أولاً: المتطلبات القانونية.

يتطلب تنفيذ الرقمنة وضع التشريعات القانونية اللازمة قبل بدء التطبيق من خلال تحديد الإطار القانوني الذي يسهم في تحقيق التحول الإلكتروني، كما يستلزم الأمر معالجة النواقص والفراغات القانونية التي قد تظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، بعد الانتهاء من التطبيق ينبغي وضع قواعد قانونية تتمثل في مشروعية الأعمال الإلكترونية وإصدار التشريعات أو قرارات وزارية تهدف إلى تحديد ما هو مباح، إضافة إلى شرعية الجرائم الإلكترونية والعقوبات المرتبطة بها، إن التشريعات التي تستند إلى وجود غطاء قانوني للأفعال المشينة الناتجة عن الاستخدام غير السليم للتقنيات الحديثة تفرض على الجهات الحكومية الانتقال إلى الرقمنة، كما تتضمن هذه التشريعات تجريم انتهاك التوقيع الإلكتروني وضمان سرية المعلومات وحمايتها، حفاظاً على خصوصية الحياة الشخصية ضمان حقوق الأطراف المعنية في مجال العمل الإلكتروني، توفير الحق للمواطنين في الوصول إلى المعاملات الإدارية والخدمات العامة عبر الوسائل الإلكترونية، تمكين المواطنين من تقديم التصاريح المالية أو التجارية الإلكترونية وفقاً للشروط التعاقدية المحددة، إضافة الشرعية على عملية البيع والشراء في النظام الإلكتروني ولا سيما في مجال التجارة الإلكترونية.¹

ثانياً: المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

يعد التنظيم الإلكتروني عملية متشابكة تجمع بين عدة أبعاد مفاهيمية وإجرائية ولا يمكن اعتبارها مجرد انتقال تقني بسيط بل تحول جوهري يتطلب إعادة النظر في الهياكل والإجراءات الإدارية القائمة ضمن الإدارات العمومية، ومن أجل تحقيق تكامل فعال بين الإدارة الإلكترونية والبنية التنظيمية للمؤسسات، يفترض مراعاة مجموعة من المتطلبات التنظيمية تتمثل فيما يلي:²

- تعيين قيادات إدارية قادرة على التغيير.
- اعتماد الهياكل اللامركزية والمرنة.
- إنشاء وحدات تنظيمية تتولى إدارة وتطوير مستلزمات تقنية المعلومات.

¹ شارف صباح، مروي كشود، مرجع سابق، ص 16/15.

² منى يوسف، آسيا عجمي، الرقمنة كخيار لمكافحة الفساد الإداري وتكريس مبدأ الشفافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 12.

- إعادة هندسة الأعمال والعمليات داخل المنظمة.¹

ثالثا: المتطلبات الفنية والبشرية.

تتمثل هذه المتطلبات في انشاء بنية تحتية رقمية التي تعتبر الأساس الذي تبنى عليه هذه الإدارة يتعين العمل على تطوير شبكة الاتصال المختلفة بما يتوافق مع بيئة التحول التي تتطلب وجود شبكة واسعة ومتنوعة قادرة على استيعاب الكم الهائل من الاتصالات دون إقفال التجهيزات التقنية الأخرى، مثل المعدات والأجهزة والحواسيب. يجب أن تكون هذه التجهيزات متاحة للأفراد والمؤسسات بأوسع نطاق ممكن، تشمل البنية التحتية للرقمنة مجموعة من العناصر مثل الحواسيب وشبكات الاتصال والبرامج الحاسوبية بالإضافة الى الموارد البشرية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال كما أن توعية المواطنين بالثقافة المتعلقة بالرقمنة تعتبر ركيزة أساسية لنجاح عملية التحول مع الأنظمة الإدارية التقليدية الى أنظمة إدارية إلكترونية حديثة، علاوة على ذلك تتطلب هذه العملية وجود كفاءات ومهارات متخصصة مما يستدعي توافر قوة عاملة مؤهلة تمتلك معرفة شاملة بمبادئ التقدم التقني مما يمكنها من استخدام تقنيات المعلومات بفعالية.²

المطلب الثالث: أسس الرقمنة ودوافع تطبيقها

إن موجة التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات وتوجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية قد دفعت بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الرقمية، حيث يشكل هذا التحول نقلة نوعية في عمل المؤسسات العامة حيث يقدم حلول مبتكرة عبر عدة أبعاد أساسية وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى أهم الأسس التي تقوم عليها الرقمنة (الفرع الأول) ودوافع تطبيقها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أسس وأبعاد الرقمنة

الرقمنة كمفهوم ومصطلح عام الدلالة يقوم على أسس وأبعاد وجب احترامها في كل القطاعات وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

¹ عيشة طاهري، زبير بركاهم، مرجع سابق، ص 57.

² صهيبي دراج، عبد السلام قاسمي، مرجع سابق، ص 117/118.

أولاً: الترميز الرقمي: يعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص، الصور والصوت). ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإدارة الشخص المستخدم من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقمياً وإخضاعها للمعالجة الآلية أيضاً.¹

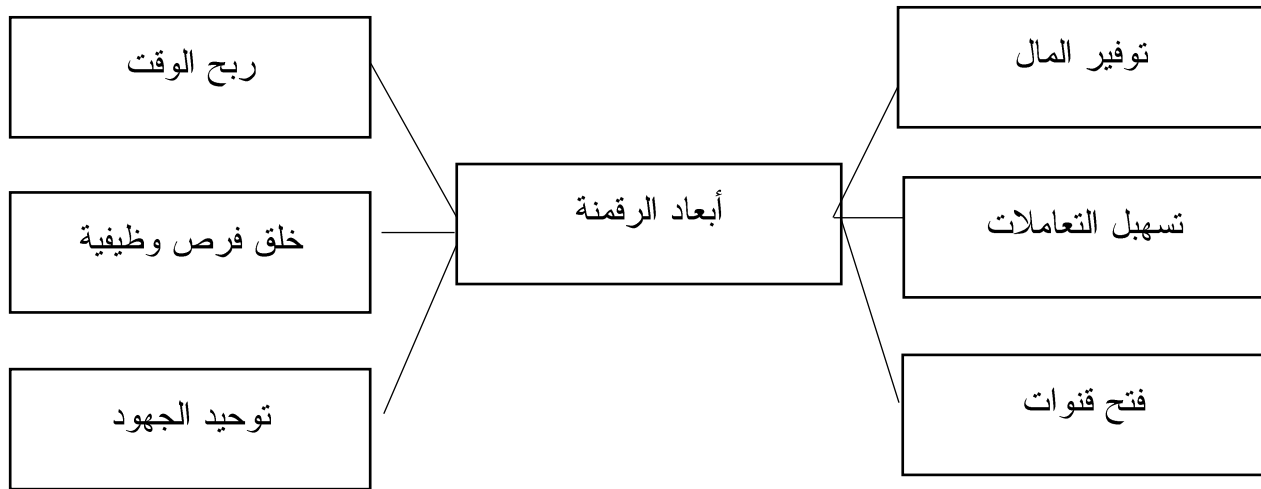
ثانياً: أنظمة التراسل الرقمي: ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، صناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية) التي تساعد على استعمال أنظمة ترسل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

ثالثاً: شبكات النفاذ الرقمي: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DSL) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحول (MODEM) وتعد كلمة "MODEM" اختصاراً لكلمتي "MOULATOR" وتعني بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الإشارات الرقمية المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية الملكية بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل.

رابعاً: أنظمة التحويل: حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جدوى عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسل والمعلومة المستقبلية، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.²

¹ حسام بن الصغير، دور الرقمنة في ترقية الاستثمار، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2024، ص 452.

² مرجع نفسه، ص 453/452.



الشكل بين أبعاد الرقمنة¹

الفرع الثاني: دوافع تطبيق الرقمنة.

اننا نجد في كل دولة دوافع تدعو الى التحول الى الإدارة الرقمية على حساب دوافع أخرى وذلك حسب الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه الدولة ومن أهم هذه الدوافع نجد ما يلي:

- تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات و إتاحة لها الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية: حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية وإرضاء المواطن من ناحية أخرى بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه من الدول المتقدمة من خدمات راقية للمواطنين.
- التحولات الديمقراطية: وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الانسان المحلية والدولية.

¹ صليحة بن نملة، واقع الرقمنة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2025، ص1222.

- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين: للحصول على خدمات أفضل وأسرع وأبسط في الوصول الى المعلومات وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول الى المعلومات ومعرفة اليات اتخاذ القرار السياسي.¹
 - التسويق: ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله بالتالي أهميته كمواطن له حقوق كماله واجبات.²
- بناء على ما ذكر سابقا، فإن الرقمنة برزت كظاهرة تقنية وإدارية فرضت نفسها كخيار استراتيجي لا غنى عنه لتطوير أداء الدولة ومواجهة تحديات الحوكمة، إذ تعكس في جوهرها التحول من النمط التقليدي الورقي الى النمط الرقمي التفاعلي، حيث ان هذا التحول الرقمي يتسم بخصائص جوهرية كالفاعلية واللامركزية والقدرة العالية على اختزال الوقت والمكان، كما أن أهميته تبرز بوضوح في تحسين الخدمات وتفعيل الرقابية وتقليل النفقات، حيث أنه يستمد قوته من استناده الى مبادئ إدارية حديثة كالتركيز على النتائج وضمان سهولة تنفيذ الخدمات وهي المبادئ التي تركز بدورها على أسس متينة تتمثل في الترميز الرقمي وأنظمة التحويل المتطورة غير أن نجاح هذا المسار يبقى مرهونا بتوفر حزمة من المتطلبات القانونية والتنظيمية والبشرية التي تشكل البيئة الحاضنة له، بالمقابل فإن الرقمنة تستند على مجموعة من الأسس والأبعاد المترابطة التي تضمن نجاح انتقال المؤسسات الى العصر الرقمي كل هذا تقف وراءه جملة من الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهدف في مجملها الى تجويد الخدمة العمومية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري.

يعد الفساد ظاهرة معقدة ومتغلغلة في مختلف المجتمعات نظرا لأثارها العميقة في كل نواحي الحياة. ويشكل الفساد الإداري أخطر أنواع الفساد وعلى الاطلاق لكونه يجر الى أنواع الفساد الأخرى. وينتج عنه فقدان الكفاءة والقصور في الأداء الوظيفي مما يجعله عائقا أساسيا أمام عمليات التنمية وسببا مباشرا في اضعاف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

¹ صباح شارف، مروي كشروود، مرجع سابق، ص15.

² مرجع نفسه، ص16.

انطلاقاً مما سبق سيتم التركيز في هذا المبحث على الجوانب المرتبطة بتعريف الفساد الإداري دون إهمال أسبابه ومظاهره (المطلب الأول) ومحاولة ضبط مختلف ما قدم حوله من أنواع وآثار من جهة (المطلب الثاني) وبيان الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري من جهة أخرى (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري.

يمثل الفساد الإداري أحد أخطر التحديات التي تفوض الأداء المؤسسي وتزعزع ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية نتيجة لاستغلال السلطة في تحقيق منافع شخصية ولتفكيك هذه الظاهرة المعقدة سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف الفساد الإداري (الفرع الأول) وأسباب الفساد الإداري (الفرع الثاني) ومظاهره (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري.

يخص هذا الفرع لتناول ماهية الفساد الإداري حيث يتطرق الى التكيف اللغوي للمفهوم مع استجلاء أحكامه في الشريعة الإسلامية وبعدها التعريف الاصطلاحي له وموقف المشرع الجزائي منه.

أولاً: الفساد لغة.

هو من الجذر (فسد) ضد صلح و (الفساد) لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل.

كلمة فساد في اللغة العربية مصدر تعني الابتداع واللهو واللعب وأخذ المال ظلماً والجذب وزوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة.

ويأتي التعبير عن معاني عدة بحسب موقعه فهو (الجذب أو القحط).

كما يقصد به أيضاً الحاق الضرر بالشيء.¹

ويقول أيضاً: فسد اللحم أو اللبن ونحوهما فساداً إذا أنتن أو تلف، وفسد العقد ونحوه إذ بطل، وفسد الرجل إذ بطل، وفسد الرجل إذ جاوز الصواب والحكمة، وفسدت الأمور إذ اضطربت وأدركها الخل، وأفسد

¹ طارق مخالفة، لؤي غمراني، الفساد الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2025/2024، ص 10/9.

فلان بيني وبين فلان، وأفسد الرجل القوم إذ أساء إليهم ففسدوا، والفساد معروف عندهم وكذلك المفسد والفاصلة.

فسد كنصر وعقد وكرم فسادا وفسودا: ضد صلح فهو فاسد وفسد من فسدى ومن لم يسمع: انفسد والفساد أخذ المال ظلما والجذب. والمفسدة ضد المصلحة وفسده تفسيدا: أفسده وتفاسدوا: قطعوا الأرحام واستفسد: استصلح.¹

ثانيا: الفساد الإداري في الشريعة الإسلامية.

معنى الفساد في القرآن الكريم تكرر لفظه ومشتقاته خمسين مرة موزعة على 23 سورة منه بهيئات الفعل وتصريفاته، والمصدر واسم الفاعل، فأما الفعل فذكر في ثمانية عشر موضعا، وأما المصدر فذكر في إحدى عشر موضعا، واسم الفاعل مفردا كان أو على صيغة الجمع في واحد وعشرين موضعا.

ولقد ورد أكثر ألفاظ الفساد في القرآن الكريم متعلقا بذكر الموضع وهو الأرض قال الله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف الآية 56).²

من الآيات القرآنية الناهية عن الفساد والمحرمة له قوله تعالى: "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون (11) ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون (12)".³

وقوله تعالى: "الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون (27)".⁴

¹ كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي: مفهومه، آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص22.

² حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص14.

³ سورة البقرة، الآية 12/11.

⁴ سورة البقرة، الآية 27.

وبعضها حدد صراحة الجزاء الذي يترتب على المفسدين كقوله تعالى: " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم (35)" المائدة 35.

والملاحظ من هذه الآية الكريمة أن جزاء المفسدين قد يكون القتل أو صلب أو قطع الأيدي والأرجل أو النفي من أوطانهم بحيث وضحت الآثار المترتبة عن الفعل الفاسد.¹

ثالثا: التعريف الاصطلاحي للفساد الإداري.

على أنه ذلك السلوك الذي يدل على الانحرافات في الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة وممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العمومية قصد تحقيق مصلحة ومنافع شخصية تتعارض مع المصلحة العامة الفساد الإداري هو الفساد الذي يمثل في الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام خلال تأدية لمهام وظيفة رسمية.

أي يمكننا القول إن الفساد الإداري هو عبارة عن السلوكات والنشاطات الغير أخلاقية التي يمارسها بعض الأفراد في الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل أهداف شخصية مهملات أهداف المصلحة العامة.²

رابعا: موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد.

إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006³ المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

¹ سيف الدين بو خسارة، الإدارة بالشفافية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل ماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص28/27.

² سوسن طيبي، ورثة مفتاح، الفساد الإداري في الجزائر، بحث في أسباب استشرائه وآليات مكافحته، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، 2024/2023، ص11/10.

أين نصت المادة 02 من القانون نفسه أن: "الفساد" كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون..."

يتناول الباب الرابع "العقوبات" حيث يحدد الجرائم المتعلقة بالفساد والعقوبات المطبقة على مرتكبيها بما في ذلك:

- رشوة الموظفين العموميين.
- الرشوة في مجال الصفقات العمومية.
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي.
- الإغفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.
- استغلال النفوذ.
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات... الخ.¹

وبالرجوع الى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ أنه اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا، بأن انصرف الى تعريفه من خلال الإشارة الى صوره ومظاهره وهذا ما تؤكدته الفقرة 1 من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون وبالرجوع الى الباب الرابع من نفس القانون أعلاه فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد الى أربعة أنواع هي اختلاس الممتلكات والإضرار بها الرشوة وما في حكمها الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية التستر على جرائم الفساد.

وحسن فعل المشرع الجزائري عندما لم يقحم نفسه في التعريفات الفقهية للفساد والتي أثارت جدلا كبيرا ليس بين فقهاء القانون فحسب وإنما بين مختلف فقهاء العلوم الإنسانية والاجتماعية كما رأيناه سابقا.

¹ انظر المواد من 25 الى 36 من القانون 01_06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق لـ 20 فبراير 2006، نشر في ج ج ج، العدد 14، الصادر بتاريخ 8 مارس 2006.

غير أن ما يعاب على المشرع الجزائري أنه أشار الى بعض مظاهر وصور الفساد فقط دون باقي الصور التي تخرج عن مجال التجريم، وتبقى مباحة رغم خطورتها مثل الوساطة والمحسوبية.¹

الفرع الثاني: أسباب الفساد الإداري.

ومن المعلوم أن هناك أسباب عديدة للفساد تختلف باختلاف المؤسسات، الأفراد والبلدان، ويمكن تحديد أسباب الفساد الإداري في:

أولاً: الأسباب الفردية.

تعزى هذه الأسباب الى طبيعة شخصية الفرد، فالقيم الأخلاقية التي يحملها الفرد والتي اكتسبها أصلاً من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال العادات والتقاليد التي يحملها هذا المجتمع. فطمع وسواه من الأمراض النفسية هي أسباب فردية بحتة غالباً ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيه، وهذه تدفع الفرد الى ارتكاب انحرافات معينة وقد أثبتت بعض الدراسات وجود صلة بين جرائم الفساد وبعض الخصائص الشخصية لمركبيها مثل الجنس، العمر، المستوى الدراسي والبيئة التي يعيش فيها.²

ثانياً: الأسباب السياسية.

قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي على انتشار الفساد الإداري ويتم توضيح بعض العوامل المؤثرة ظاهرة الإداري فيما يلي:

تؤثر كثرة الاضطرابات والانقلابات الى عدم الاستقرار السياسي في الهيكل التنظيمي للأجهزة الإدارية والتغيير الشامل للعاملين، بما يعني أن قيام عملية التوظيف في الوظائف العامة على الولاء وليس على الكفاءة مما يؤدي الى انتشار الوساطة والمحاباة.

¹ طارق مخالفة، لؤي غمراني، مرجع سابق، ص23.

² شافية جاب الله، واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد2، سنة 2013، ص97.

انعدام الديمقراطية الأجهزة التشريعية التي تمثل السلطة السياسية، والتي تتمثل في وضع القوانين التي تخدم الطبقة الحاكمة كما أن عدم مشاركة المواطنين في رسم السياسة العامة للبلاد يؤثر باللامبالاة والتراخي في أداء العمل، مما يؤدي الى انتشار الفساد.

. كما نجد أن سوء الأوضاع السياسية عبارة عن محصلة نهائية لاستئراء الفساد فأصحاب المناصب العليا غالبا ما يسعون لتحقيق مصالح شخصية ونصب المال العام.¹

ووفقا لما هذه الظروف السياسية بما فيها من غياب للديمقراطية والشورى أدت إلى حرمان الكثير من المواطنين من مشاركة في ابداء الآراء ومن ثم المساهمة في رسم السياسات العامة²

ثالثا الأسباب الاقتصادية.

تعد العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري فالنقص في مداخل الأفراد الى مستويات متدنية غير كافية للمعيشة من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلية الأجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج الوطني الإجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور سبب مهم في زيادة ميول بعض الأفراد الى تحقيق مداخل إضافية من خلال طرق غير مشروعة إذ قد يكون الفرد مضطرا لهذا العمل لزيادة مداخله من خلال الانخراط في جوانب الفساد الإداري لتغطية تكاليف المعيشة كما أن حالات التضخم وارتفاع الأسعار أسباب أخرى تنعكس على مداخل الأفراد وتزيد من الأعباء المعيشية للفرد. إن انخفاض الأجور وارتفاع مستويات التضخم قد تكون ناجمة عن اتباع سياسات مالية خاطئة أو انخفاض الناتج الوطني الإجمالي من جراء الانفاق العام بمستويات أعلى من المستويات الطبيعية أو موازنة الدولة غير لصحية أو عدم توازن ميزان المدفوعات هذه كلها أسباب تنعكس على القدرة المعيشية للفرد وستشكل الأرضية المناسبة لموظفي القطاع العام والخاص لارتكاب الفساد.³

¹ سوسن طيبي، ورده مفتاح، مرجع سابق، ص15/14.

² محمود صلاح الدين فهمي، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1414هـ، الموافق لـ 1994م، ص51.

³ شافية جاب الله، مرجع سابق، ص 98/97.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية.

إن الأجهزة الإدارية للدولة لا تعمل في فراغ وإن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثيراً في سلوك العاملين فيها فالمجتمع المتخلف وعلاقات أفراد السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفوض نفسها على المنظمات كما أن للتركيبة الاجتماعية وللتنشئة الأسرية ولأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية علاقات وثيقة بالحصانة التي يتمتع بها البعض ضد الفساد ضد ممارساته، ويمكن توضيح أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

ـ القيم المشوهة السائدة في المجتمع: حيث التبرير المزدوج والمشوه لكثير من المظاهر الفاسدة بدون وعي أو بوعي قاصر، إن أصل هذه القيم هو الموروث الشعبي من الأمثال والحكايات التي يتم تداولها كمسلمات بدون تفحص ومناقشة واعية لمضامينها وخطورة اعتمادها في اتخاذ قرارات هامة أحياناً.

ـ شيوع ثقافة الفساد في المجتمع: فقد تحول الفساد إلى قاعدة يومية في الإدارات الحكومية ومنظمات الأعمال.

الفرع الثالث: مظاهر الفساد الإداري.

تتمثل أبرز مظاهر الفساد الإداري في الجزائر فيما يلي:

أولاً: الرشوة (Bribery)

الرشوة لغة: رشا: الرشو: فعل الرشوة، ابن سيده: الرشوة والرشوة والرشوة الجعل والجمع رشي ورشي: قال أبو العباس الرشوة مأخوذة من رشا الفرح إذ مد رأسه إلى أمه لتزفه والمرأشة: المحاباة وقال ابن الأثير الرشوة والرشوة: الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل والمرتشي الآخذ والرائش الذي يسعى بينهما لهذا يستزيد ويستنقص لهذا.

أما الرشوة في الشريعة الإسلامية

تعددت التعريفات في الشريعة الإسلامية للرشوة كل بحسب منظوره واعتمادا على ما جاء في القرآن الكريم والسنة ولكن مكن أن تعطي أهمها حيث قيل أن الرشوة هي "ما يعطي لإبطال حق أو لإحقاق باطل" أي ما يبذل لضياح حق شرعي أو نصرة لباطل لا يجوز نصره شرعا.

أما الرشوة في الفقه: هي قيام الموظف العام أو من هو في حكمه بأداء عمل أو الامتناع عن عمل من الأعمال المنسوبة إليه أي من أعمال الوظيفة العامة أو الاخلال بواجباتها وذلك مقابل منفعة خاصة له أو لغيره. وهي تقوم على فكرة الاتجار بالوظيفة وبالتالي لا تخرج الرشوة على أنها القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من طرف الموظف العمومي في مقابل مزية غير مستحقة لفائدة أحد الأطراف ما يقتضي وجود شخصين مستخدم (المرتشي) وهو الموظف العمومي أي من يطلب أو يقبل الرشوة في مقابل ما يقوم به من أعمال أو ما يتمتع عن عمله وصاحب المصلحة الراشي وهو من يقبل بأداء ما طلب منه من الموظف أو هو الذي عرض المزية غير المستحقة على الموظف بغض النظر إن وافق عليها.¹

ثانيا: جريمة الاختلاس وجريمة التبيد.

الاختلاس هو أخذ الأموال الموضوعية تحت يد الجاني بنية تملكها أو حصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.

جريمة التبيد: هو التصرف في الشيء بأي وجه من أوجه التصرفات كاستخدام السيارات الحكومية للأغراض الخاصة ومن صور الاختلاس والتبيد في الجزائر قضية الخليفة والتي سمت بفضيحة القرن فضيحة البنك التجاري والصناعي في العبث بالمال العام قد تجاوز كل المستويات وأصبح يهدد كل شيء بما في ذلك النظام السياسي.²

ثالثا: المحسوبية (nepatism) والوساطة.

أي تنفيذ وإقرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون أحقيتهم لها.

¹ مسعودة صرياك، الأحكام العقابية والاجرائية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري في ظل القانون الجزائري، منشورات مخبر الأمن الإنساني (الواقع، الرهانات، والآفاق) جامعة باتنة 1، سلسلة رؤى علمية رقم 85، سنة 2024، ص15/14.

² عبد الفتاح بن زيطة، تقي الدين ناصري، مرجع سابق، ص25/24.

الوساطة: ويطلق عليها الشفاعة حيث يعرفها البعض بأنها السعي في قضاء حاجات الناس ومصالحهم التي تكون عند الآخرين بطريقة الشفاعة في قضائها وإيصالها لهم.

فالوساطة هي تدخل فرد ذا منصب وظيفي لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص لشغل منصب للأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء رغم كونه كفاء ولا يستحق ذلك المنصب.¹

رابعاً: استغلال النفوذ.

هي الجريمة المنصوص عليها في المادة 32 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والتي جاء فيها. "يعاقب بالحبس من سنتين (2) الى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200,000 دج إلى 1,000,000 دج

1_ كل من وعد موظفا عموميا أو أي شخص آخر بأية مزية غير مستحقة أو عرضها عليها أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو من سلطة عمومية على مزية غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر.

2_ كل موظف عمومي أو أي شخص آخر يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بطلب لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على منافع غير مستحقة.²

عرفت جريمة استغلال النفوذ على أنها "المتاجرة بالنفوذ للحصول أو محاولة الحصول لصالح المصلحة على مزية من السلطة العامة، مفروض بداية أنه لا شأن لها بأي عمل أو امتناع داخل حدود وظيفته."

¹ سميرة حميدش، نوال لوديسي، الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجبل، 2024/2025، ص22.

² انظر المادة 32 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

كما عرفت "انتجار في سلطة حقيقية أو موهومة للجاني على المختص بالعمل الوظيفي".¹

المطلب الثاني: أنواع وآثار الفساد الإداري.

إن أهمية مكافحة الفساد الإداري تعكسها آثاره المدمرة خاصة أثره على عملية التنمية بمختلف أبعادها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية إضافة الى كون الفساد الإداري يهدد الوظيفة العامة باعتبارها الإطار البيئي الأمثل لارتكاب هذه السلوكيات المنحرفة وإن هذا الأخير يؤدي الى تحويل دور الوظيفة العامة من أداة لخدمة المجتمع الى أداة لتحقيق الثراء.

انطلاقا مما سبق سيتم تقسيم مطلبنا الى فرعين، الفرع الأول سنتطرق فيه الى أنواع الفساد الإداري، أما الفرع الثاني سنتطرق فيه الى مختلف آثاره الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والإدارية.

الفرع الأول: أنواع الفساد الإداري.

يشكل الفساد الإداري عقبة خطيرة أمام تقدم المجتمعات واستقرارها حيث تنتوع أنواعه في شتى المجالات وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

أولا: أنواع الفساد من حيث الحجم

1_ الفساد الصغير:

يخص هذا النوع من الفساد عادة الموظفين الصغار ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة من أجل الحصول على امتيازات كأن يقدم شخصا رشوة من أجل العمل خارج إطار القانون.

2_ الفساد الكبير:

يرتكب هذا النوع من الفساد عادة من طرف مسؤولين يشغلون مناصبا عليا في الإدارة ويختلف عن الفساد الصغير لضخامة الرشاوي المستخدمة فيه ويشمل عادة الصفقات والتوكيلات التجارية للشركات متعددة

¹ مسعودة صرياك، مرجع سابق، ص 46/45.

الجنسية ويهدف الى تغيير القواعد المنظمة للدولة من أجل تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة.¹

ثانياً: أنواع الفساد من حيث الانتشار.

1_ الفساد الدولي:

وهذا النوع يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (العولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلدان وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر أو قد يأخذ أشكالاً مختلفة فقد يكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير شرعية في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول أو في صورة مزايا تفضيلية في فرض التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو ابتعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية.

2_ الفساد المحلي:

وهو الذي ينتشر داخل الدولة ولا يأتي عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع من لا يرتبطون في مخالفاتهم شركات أجنبية تابعة لدولة أخرى.²

كما أن بعض الخبراء قدموا تصنيفاً آخر من زاوية أخرى حيث يصنفون الفساد الإداري كالاتي:

1_ الفساد التواطئي collusive corruption

وهو الذي يتضمن الفساد المخطط والمقصود من أجل الأخذ والعطاء كما في قيام الموظف الفاسد بالتواطئ مع الآخرين من داخل المؤسسة أو خارجها وذلك تسهيل ارتكابهم للممارسات غير مشروعة.

2_ الفساد الابتزازي extortitory corruption.

¹ رضوان دوداح، الفساد الإداري: مفهومه مظاهره وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، العدد 1، ص 158.

² حمزة بوزوينة، الحوكمة وأثرها في محاربة الفساد الإداري في المؤسسات الصحية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير الهياكل الاستشفائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2018، ص 36/35.

ويقوم على الانتزاع الاجباري للرشاوي أو المزايا الأخرى من الآخرين الذي يتوقعون ضررا معين عند عدم الاستجابة.

3_ الفساد التوقعي: anticipa tory corruption

وتتضمن المزايا أو الهدايا المقدمة لتوقع أعمال أو قرارات محابية من قبل الموظف للأطراف التي تقدم تلك المزايا.¹

الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري.

إن أهمية مكافحة الفساد الإداري تعكسها آثاره المدمرة خاصة أثره على التنمية فالفساد مهما كان شكله ومداه فإنه يعوض القيم الأساسية للمجتمع ومن ثم فإنه يعوض مفهوم النزاهة اللازم لأداء المؤسسات الحكومية والسياسية والاقتصادية لعملها بشكل سليم، وما تم إثباته بشكل قاطع هو أن للفساد آثار سلبية على النمو الاقتصادي والكفاءة الإدارية والتطور السياسي والاجتماعي والتي سنتطرق إليها من خلال الآتي:

أولا: آثار الفساد الإداري على المستوى السياسي.

إن آثار الفساد على المستوى السياسي مسألة واضحة للجميع لأن هذه الآثار تظهر في عدم استقرار النظام السياسي للدولة وشيوع الفوضى والاضطرابات الى غيرها من الآثار الأخرى التي سنوردها فيما يلي:

1_ يؤثر الفساد السياسي على الحكم الصالح الذي يعمل على إدارة شؤون المجتمع وذلك من خلال ثلاثة أبعاد أساسية والمتمثلة في البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها والبعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بالمجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

¹ حمزة بوزوينة، مرجع سابق، ص37.

ومدى تأثيرها على المواطنين من جهة أخرى، وبالتالي فالفساد يؤدي الى إضعاف شرعية نظام الحكم والذي ينتج عنه نوع من التسبب والعشوائية في إدارة شؤون الدولة.¹

2_ يتجلى أثر الفساد السياسي أيضا على مستوى القمة على الخصوص من خلال فقدان الثقة في العملية الديمقراطية وذلك بسبب استبداد الحكام الفاسدين وما يستأثرون به من سلطات مطلقة لأنفسهم فيجعلون الحكم حكرا عليهم وعلى أفراد أسرته، أو بتقلدهم للمناصب المهمة التي يحققون من خلالها مكاسب غير مشروعة في حين يعود السبب الآخر الى سيطرة مرتكبي هذا النوع من الجرائم على العملية السياسية وفسادها عن طريق رشوة وابتزاز أصحاب القرار السياسي في الدولة، اختراق الأحزاب السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحهم مما يؤدي الى تشويه العملية الديمقراطية.

3_ يقوم الفساد بتعويض الديمقراطية والحكومة التي ترعى مصالح الشعب وتتمسك بالشفافية في كل تصرفاتها وذلك من خلال تغيير مسار الإجراءات الرسمية لصالح المفسدين ولا يقتصر أثر الفساد السياسي على الدولة داخليا فقط بل يسيء أيضا الى سمعتها خارجيا، اذ تنقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية مما ينعكس سلبا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.²

ثانيا: آثار الفساد الإداري على المستوى الاقتصادي.

1_ تأثيره على النمو الاقتصادي.

يؤدي الفساد الى تراجع الثقة في المؤسسات مما يضعف مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، كما يدفع المستثمرين الى العزوف عن المشاريع بسبب الرشاوي والعمولات مما يؤدي الى انخفاض معدلات النمو وتراجع الناتج المحلي الإجمالي.

2_ تأثيره على الإيرادات العامة.

¹ حياة عمراوي، الفساد الإداري وآليات مكافحته، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون اداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2024/2025، ص79.

² منى يوسف، آسية عجمي، مرجع سابق، ص25.

يؤثر الفساد سلبيًا على حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم من خلال التهرب الضريبي وتقديم رشاوي لموظفي الجباية، مما يفقد الخزينة العامة موارد مالية هامة ويزيد من عجز الميزانية والديون العمومية.

3_ تأثيره على الاستثمار.

يفسد الفساد بيئة الاستثمار عبر غياب الشفافية وتفتشي المحسوبة، ما يدفع المستثمرين إلى تجنب الدخول في مشاريع داخل الدولة ورغم الإصلاحات والتشريعات المشجعة إلا أن استفحال الفساد والبيروقراطية يفرغها من فعاليتها.¹

4_ تأثيره على النفقات العامة.

ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس الحاجات إشباع العامة، وتحقيق الصلاح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة ذلك أن المبرر للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما المبرر الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبئ الضرائب لا يكفي لتحقيق هذه المساواة، إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم.²

ثالثًا: آثار الفساد الإداري على المستوى الاجتماعي.

1_ ضعف مستوى المعيشة:

¹ منى يوسف، آسية عجمي، مرجع سابق، ص25.

² عبد الرحمن مجدوب، فاطمة الزهراء رمضان، آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص288.

من الطبيعي أن يؤدي تسرب مبالغ مالية عامة الى جيوب بعض الأفراد الى خفض المصادر المتاحة للتنمية الاقتصادية، وبمقابل الاثراء الكبير لبعض الأفراد فإن انخفاضاً واسعاً لمستوى المعيشة يبدأ بالحدوث ثم الانتشار.

2_ تفاقم الفقر.

إن ارتفاع مستويات الفساد يحد من معدل النمو الاقتصادي ويجعل البلد أكثر فقراً بسبب تحويل المشاريع الإنمائية عن مسارها، وتدني مستوى الأجور والقدرة الشرائية للمواطنين مما يؤدي الى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي داخل الدولة، وتركز الثروة في يد فئة قليلة من المواطنين.

3_ غياب تحقيق العدالة الاجتماعية.

تسرب الفساد الى الجهاز الضريبي أدى الى تحميل ذوي الدخل البسيط نسبياً عبئ الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوة الى التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم، مما يؤدي الى انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية وتعميق الفجوة بين طبقات وفئات المجتمع، بالإضافة الى عدم وصول الدعم والمساندة الذي يفترض أن تقدمه الدولة الى مستحقيه من الجماعات المحرومة.

4_ تدني مستوى التعليم.

تخصص أغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشرية التي تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية ورفع مستوى التعليم والتحضر في المجتمع، غير أن تفشي الفساد أصبح يمتص الكثير من أموال الدولة وميزانياتها ويحولها عن أهدافها الى اتجاهات أخرى تخدم المصالح الفردية مما يسهم في انحدار مستوى التعليم في أدنى المستويات.¹

رابعاً: الآثار الإدارية للفساد الإداري.

إن للفساد آثار سلبية مدمرة على الجهاز الإداري بالدولة سنعرضها فيما يلي:

1_ تحويل عملية التخطيط الى عملية صورية.

¹ عبلة سقلي، محمد لمين دباغين، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري، دراسة في الأسباب وآليات مكافحته، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 01، جوان 2018، ص 25/24.

يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة العامة في أي دولة حيث بعد الآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف. ورغم أهمية التخطيط في تفعيل دور الجهاز الحكومي في تحقيقه للأهداف المناطة به، إلا أن انتشار الفساد الإداري قد جعل من التخطيط عملية صورية أو شكلية في كثير من الأجهزة الحكومية وبالتالي أضعفت دوره في التنمية الإدارية وخاصة في دول العالم الثالث.

2_ الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة.

وذلك من خلال سعي الموظفين المستفيدين من انتشار الفساد الى تحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة مستعينين في ذلك بالتنظيمات الخاصة غير الرسمية التي تعمل البعض منها داخل الجهاز ومن أمثلة الانحراف بمقاصد القرار الإداري عن المصلحة العامة خصخصة القطاع العام دون وضع ضوابط وقيود يمكن من خلالها ضمان استفادة المواطن من هذا الاجراء.

3_ إعاقة جهود الرقابة الإدارية.

ان المشكلة الكبرى التي تواجه جهود الرقابة في الجهاز الإداري بسبب شيوع الفساد هو تورط كثير من العاملين في أجهزة الرقابة في قضايا الفساد بحيث أصبح الحراس يحتاجون الى حراس أيضا للحيلولة دون فسادهم مما أدى الى تعطيل وعرقلة الأجهزة الرقابية عن القيام بمهامها الفعلية.

4_ تدني أخلاقيات الوظيفة وانتشار القيم العامة السلبية.

من بين آثار الفساد الإداري هو انتشار القيم السلبية داخل الجهاز الإداري، وتدني في المقابل أخلاقيات الوظيفة العامة، الأمر الذي يؤثر مباشرة في كفاءة أداء الجهاز الإداري وفعاليته مثل تدني وتراجع الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية وانتشار الانتهازية ومحاولات توريث الوظائف العامة في مختلف المستويات الإدارية وتدني مستوى وولاء وإخلاص الموظفين العموميين للجهاز الحكومي.¹

المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد الإداري.

¹ طارق مخالفة، لؤي غمراني، مرجع سابق، ص34/33.

إن الآثار الخطيرة التي تسببها ظاهرة الفساد الإداري تتطلب ضرورة البحث عن بعض الحلول والأساليب الضرورية للحد من هذه الظاهرة من أجل الوصول الى نتائج إيجابية تسهم في تقديم المجتمعات وتعمل على تسريع عملية التنمية بأبعادها المختلفة.

قد تباينت الاستراتيجيات المطروحة حول مواجهة الفساد وسبل التعامل معه واساليب التصدي له، حيث وضعت مجموعة من الآليات من أبرزها نذكر ما يلي:

الفرع الأول: الآليات القانونية.

يعد الفساد الإداري أحد أبرز المعوقات التي تعترض طريق الإصلاح ونظرا لتزايد هذه الظاهرة السلبية أصبح من الضروري اعتماد مقاربات فعالة لمواجهتها، من أبرزها الآليات القانونية وذلك من خلال مكافحة الفساد في ظل دستور 2020 (أولا) ثم نتناول مكافحة الفساد في ظل القانون رقم 06_01.

أولا: مكافحة الفساد في ظل دستور 2020.

ويظهر ذلك من خلال العديد من المواد القانونية المنصوص عليها في دستور الجزائر 2020 من بينها نجد نص المادة التاسعة حيث يتضح من خلال هذه المادة أن دستور الجزائر 2020 أراد منح حماية للاقتصاد الوطني من أي مظهر من مظاهر الفساد. حيث نصت المادة 9 "... حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف، أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة أو تهريب رؤوس الأموال.¹ وكذلك نجد نص المادة 16 الفقرة 1 من دستور الجزائر لسنة 2020 (تم الغاؤها) والتي نصت على ما يلي:

" تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية."

¹ انظر المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 20_442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

كما نجد أيضا نص المادة 24 الفقرة الثانية من هذا الدستور والتي يريد من خلالها مكافحة جريمة الاثراء الغير مشروع.

وكذلك نص المادة 24 الفقرة 4 التي نصت على: "... يجب على كل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة أو ينتخب أو يعين في البرلمان أو في هيئة وطنية أو ينتخب في مجلس محلي، التصريح بممتلكاته في بداية وظيفته أو عهده وفي نهايتها." ¹ والتي أوجبت على أي فرد معين في وظيفة سامية في الدولة أو ينتخب أو يعين في السلطة التشريعية أو في هيئة وطنية أو ينتخب في مجلس محلي التصريح بممتلكاته، مع بداية عهده أو وظيفة وكذلك في نهايتها. وعليه فإن النص في دستور الجزائر لسنة 2020 على إلزامية التصريح بممتلكات بعض الفئات هو من أجل الوقاية من ظاهرة الفساد ومحاربتها.²

ثانيا: مكافحة الفساد في ظل القانون 06_01.

توجب بإصدار القانون رقم 06_01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ويمثل هذا الإطار القانوني القاعدي ثورة تشريعية لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد في الجزائر وتضمن 74 مادة ضامة لمختلف آليات الوقاية والتدابير الردعية ومبادئ قواعد الحكومة والشفافية الحائلة دون تنامي هذه الظاهرة منها:

- _ إشراك المجتمع المدني ووسائل الاعلام لتعزيز الوقاية من الفساد ومكافحته.
- _ تجريم الأفعال التي تؤثر سلبا في السلوك المهني للتوظيف العمومي وحماية الشهود والخبراء والمبلغين عن الجريمة والضحايا وتشجيع الإبلاغ عنهم.
- _ إنشاء هيئات وطنية متخصصة تتولى تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد والقيام بدور التحسيس والتوجيه.

علاوة على ذلك فقد أشار هذا القانون الى المرجعيات في إصداره فبعد الدستور أشار الى مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2024، وهذه الاتفاقية كانت الجزائر قد

¹ انظر المادة 24 من الدستور الجزائري لسنة 2020.

² نبيل مقدر، الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة جيلالي اليابس، المجلد العاشر، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2024، ص 179/180.

انضمت إليها وصادقت عليها بتحفظ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 128/04 الصادر في 19 ماي 2004 و تم نشر المرسوم ونص الاتفاقية بالجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 25 ماي 2004.¹

هناك تشريعات أخرى تسن لمكافحة الفساد نذكر منها:

- القانون رقم 01/05 الصادر بتاريخ 09 فيفري سنة 2005 المتعلق بتبييض الأموال وتحويل الإرهاب ومكافحتها.²
- قانون الإجراءات الجزائية الصادر بموجب الأمر 156_66 المؤرخ في 8 جوان 1966 المعدل والمتمم.³
- القانون رقم 04_18 المؤرخ في 05 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.⁴

الفرع الثاني: الآليات المؤسساتية.

إن قيام الحكومة بإصدار القوانين السالفة الذكر جعل من خلق المؤسسات الكفيلة بالسهر على حماية هذه القوانين ضرورة لا بد منها.

أولاً: سلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

قام المؤسس الدستوري في دستور الجزائر لسنة 2020 باستبدال الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث عرفت المادة 204 منه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وأنه حسب هذه المادة من هذا الدستور فإن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته تعتبر مؤسسة دستورية مستقلة.

¹ سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة ام البواقي، المجلد 05، العدد 3، 2023، ص 203.

² القانون رقم 01_05 المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق لـ 06 فبراير 2005، الجريدة الرسمية الصادرة في 09 فبراير، العدد 11، 2005.

³ الأمر رقم 156_66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم الجريدة الرسمية، العدد 48، 1966.

⁴ قانون رقم 04_18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، المؤرخ في 15 ديسمبر 2004، الموافق لـ 13 ذي القعدة 1425، الجريدة الرسمية الصادرة في 26 ديسمبر 2004، العدد 83، 2004.

أما بالنسبة للقانون رقم: 22_08، المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، فقد عرفت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب المادة الثانية منه. حيث أكدت هذه المادة على أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته هي سلطة إدارية مستقلة، كما أنها تعتبر مؤسسة دستورية رقابية مستقلة مختصة بالوقاية من الفساد ومحاربتة. حيث نصت المادة 02: "السلطة العليا مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري".¹

أما عن مهام وصلاحيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد فقد أورد المؤسس الدستوري السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد بصلاحيات واسعة، حيث حددتها المادة 205 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020 والمتمثلة فيما يلي:

- _ العمل على وضع مخطط وطني للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذه ومتابعته.
 - _ جمع ومعالجة وتبليغ مختلف المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها ووضعها في متناول الأجهزة المختصة.
 - _ تبليغ مجلس المحاسبة السلطة القضائية كلما رأت وجود مخالفات وإصدار أوامر عند الضرورة للمؤسسات والأجهزة المختصة.
 - _ المساهمة في تدعيم قرارات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال محاربة الفساد.
 - _ متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والرقابة ومحاربة الفساد.
 - _ المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المسؤولة عن الشفافية والوقاية من الفساد ومحاربتة.
- هذا وقد أعطى القانون رقم 22_08 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، صلاحيات أخرى للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث أن هذه الصلاحيات تعتبر مكملة للمهام والصلاحيات المذكورة أعلاه.²

¹ انظر المادة 2 من القانون رقم 22_08، المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تشكيلها وصلاحياتها، مورخ في 4 شوال عام 1443، الموافق لـ 5مايو سنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32.

² نبيل مقدر، مرجع سابق، ص181/182.

ثانياً: الديوان المركزي لقمع الفساد.

استجابة وتطبيقاً للتعليمية التي أصدرها رئيس جمهورية الجزائر عام 2009 والمتعلقة بتنفيذ مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد.

حيث جاء هذا الجهاز كسعي من الدولة الجزائرية لتكثيف الجهود لمحاربة ظاهرة الفساد وقد تم انشاءه بموجب القانون رقم 10_11 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 10_05 الذي يتم القانون رقم 06_01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث نص في المادة أربعة وعشرون مكررة على ما يلي: "ينشأ ديوان لقمع الفساد يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد مع تمكينه من التدخل ضمن اختصاص إقليمي موسع لكامل التراب الوطني على أن يكون سيره عن طريق التنظيم بموجب مرسوم رئاسي رقم 11_426 (26) المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 14_209 المؤرخ في 23 جويلية 2014 وهو بمثابة هيئة مركزية للضبطية القضائية المكلفة بالبحث وتسبيل المخالفات في إطار قمع الفساد ثم تحويل مرتكبيه أمام الجهات القضائية المختصة بموجب أحكام القانون كما أنه يوضع لدى وزير العدل حافظ الأختام ويتمتع بالاستقلالية في عمله.

وقد نص المرسوم الرئاسي على بعض المهام لهذا الديوان منها ما هي مهام إدارية أهمها إعداد برنامج عمل الديوان ووضع حيز التنفيذ وتطوير التعاون وتبادل المعلومات على المستوى الوطني والدولي مع إعداد تقرير سنوي عن نشاطات الديوان يوجه الى وزير العدل حافظ الأختام أمام المهام الأخرى فتمثل في مهام قضائية منها جمع الأدلة والقيام بالتحقيقات واقتراح سياسة للمحافظة على حسن سير التحريات التي تتولاها السلطات المختصة.²

ثالثاً: مجلس المحاسبة.

مجلس المحاسبة هو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، أنشأ بموجب المادة 190 من دستور 1976 (تم

¹ نبيل مقدر، مرجع سابق، ص 182/183.

² جبر الدين حيزوم مرغني، سليم قماري، الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد وأثرها على التشريع الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية الصادرة بالجزائر عن جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 108/109.

الغاؤها) وظهر الى الوجود ميدانيا عام 1980 حيث تم منحه صلاحيات متعددة غير أنه عرف العديد من التغييرات والإصلاحات منذ إنشائه فيما يتعلق بوظائفه وصلاحياته، ومن أهم هذه الصلاحيات ما يلي:

_ ترقية اجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير الأموال العمومية.

_ تشجيع الاستعمال المنظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية.

_ تعزيز الوقاية والمكافحة من جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية.

نجد أنه بالرغم من إعطاء المشرع الجزائري دور كبير لمجلس المحاسبة في مكافحة الفساد إلا أنه لم يرتقي الى المستوى المطلوب، وذلك لعدم استقلالية المجلس لتبعية للسلطة التنفيذية، وهذا ما يقف عائقا أمام أدائه لمهامه الرقابية بنزاهة وشفافية بالإضافة الى عدم وجود أدوات رادعة وفعالة. فأقصى ما يملكه بمجلس المحاسبة هو إصدار غرامات مالية لا تتجاوز الأجر السنوي الذي يتقاضاه العون المرتكب للمخالفة أو إحالة الملف دون الفصل فيه الى النيابة.¹

نخلص من خلال العرض السابق الى أن الفساد الإداري كظاهرة اجتماعية وتنظيمية أخذت مظاهرا وأشكالا مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها وعمق آثارها إذ أصبح سمه ينخر جسد وبنية المؤسسات والتنظيمات كل هذا تقف وراءه جملة من الأسباب بعضها ناتج عن البيئة الاجتماعية والثقافية التي تتعايش فيه المنظمة وبعضها الآخر ناتج عن بيئة العمل الداخلية كانهدام الرقابة الإدارية، غير أن الفساد الإداري تكلفة باهظة بدفع فاتورته عامة الشعب ذلك لأن آثاره المدمرة تضرب جميع الميادين في الدولة مما يؤدي الى خلق فوضى وعدم الاستقرار في المجتمع، بالمقابل فإن الآثار التي تسببها هذه الظاهرة تتطلب بالضرورة البحث عن أساليب للحد منها لذلك وضعت مجموعة من الآليات لمكافحتها والوقاية من انتشارها.

¹ سميرة حميدش، نوال لوديني، مرجع سابق، ص 87/88.

ملخص الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يتضح لنا أن الرقمنة من المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكة المعلومات والاتصالات. حيث برزت كضرورة حتمية وأداة قانونية وتقنية فاعلة لاسيما في الإدارات العامة ذلك من خلال تحسين الخدمات وسرعة أدائها وجودتها سمح لنا هذا الفصل بتحديد مفهوم الرقمنة وعلى الرغم من تعدد تعريفاتها إلا أنه يمكن أن نستنتج أنها ليست مجرد عملية للحصول على نصوص الكترونية وإدارتها وإنما تتعلق في الأساس بتحويل المعلومات من شكل ورقي تقليدي الى شكل الكتروني، مبرزين كذلك خصائصها وأهم مبادئها ومتطلبات ارسائها مع التركيز على الأسس التي تقوم عليها ومختلف الدوافع الواقعية التي تجعل من بنيتها أمرا لا غنى عنه في البيئة الإدارية المعاصرة.

أما بالنسبة للفساد الإداري استخلصنا من خلال دراسته أن محاصرته تتطلب فهما عميقا لأسبابه المختلفة ومظاهره المتعددة حيث أن اختلاف هذه الأسباب ناتج عنه اختلاف في الآثار المترتبة عنه، فالممارسات المختلفة للفساد الإداري تؤثر على جميع النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما يقودنا حتما الى تفعيل استراتيجيات وآليات لمكافحته سواء في شقها القانوني او المؤسسي.

الفصل الثاني: آليات التحول الرقمي في الإدارة العمومية.

يعد الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية "الرقمنة" ضرورة حتمية أملتتها التطورات التكنولوجية المعاصرة، ولم يعد مجرد ترف إداري أو خيارا تقنيا ثانويا، بل أضحت استراتيجية جوهرية لتعزيز الشفافية ومعاصرة بؤر الفساد الإداري، وتوجها استراتيجيا تفرضه متطلبات النجاعة في تسيير المرفق العام. فإذا كانت القوانين والتشريعات هي الهيكل الذي ينظم عمل الدولة، فإن الرقمنة هي الأداة التنفيذية التي تتضمن نزاهة هذا العمل من خلال تقليل التدخل البشري ورقمنة الإجراءات مما يساهم في الحد من التفاعل التقليدي الذي يعد بيئة خصبة لانتشار الانحراف الإداري.

إن نجاح الرقمنة في كدح جماع الفساد لا يتوقف عند توفير الخدمات الإلكترونية فحسب بل يمتد ليشمل إرساء منظومة رقابة إلكترونية دقيقة تتيح تتبع العمليات الإدارية بشكل لحظي وآلي وتعزز من حجية التوثيق الحديث كالتوقيع الإلكتروني وهذا التكامل بين الخدمات والرقابة والتوقيع، وهو ما يفرض علينا دراسة التنظيم القانوني لهذه الوسائل ومدى فاعليتها كأدوات وقائية وردعية في آن واحد، تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية وتحسين جودة الخدمة العمومية.

ومع ذلك فإن خدمة التحول الرقمي لا يخلو من عقبات وتحديات تقنية وتشريعية تتطلب حولا مبتكرة، لذا فإن استشراف آفاق هذا التحول من خلال دمج التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين أصبح أمرا ملفا لرسم معالم "قانون الرقمنة المستقبلي" الذي يهدف جوهره إلى بناء إدارة عامة تتسم بالنزاهة والرقابة الذاتية.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم الآليات الرقمية المعتمدة في مكافحة الفساد الإداري، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين، يتمثل المبحث الأول في الآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري، بينما يتمثل المبحث الثاني في آفاق التحول الرقمي في تعزيز مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول: الآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري.

يعد التحول نحو الرقمنة الإدارية من أبرز المظاهر الحديثة لتطوير المرفق العام وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، حيث أفرز هذا التحول مجموعة من الآليات التقنية والقانونية التي تسهم بشكل فعال في مكافحة الفساد الإداري والحد من مظاهره. ولم تعد الوسائل التقليدية في عصرنا الحالي كافية لمواجهة تعقد هذه الظاهرة، مما استوجب تبني أدوات رقمية حديثة تركز السرعة، الدقة وإمكانية التتبع المستمر للعمليات الإدارية.

وفي هذا الإطار تبرز الخدمات الإلكترونية كأداة لتقليص التدخل البشري والحد من فرص الرشوة، تدعمها الرقابة الإلكترونية والتوقيع الرقمي كآلية لضمان موثوقية المعاملات وتتبعها بدقة مما يحصن الإدارة هذه التجاوزات ويعزز الثقة في البيئة الإدارية.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى أهم الآليات الرقمية المعتمدة في مكافحة الفساد الإداري، من خلال دراسة الخدمات الإلكترونية في (المطلب الأول) والرقابة الإلكترونية في (المطلب الثاني) وكذا التوقيع الإلكتروني في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية كآلية لمحاربة الفساد الإداري

تعد الخدمات الإلكترونية انعكاسا للتطور الجوهري الذي أحدثته شبكة الأنترنت في أداء المؤسسات، حيث لم يعد هدفها تقريب الإدارة من المواطن فحسب، بل أصبحت وسيلة تقنية فعالة لضبط المعاملات الإدارية وتوجيهها نحو مكافحة الفساد وبناء على ذلك سنعالج هذا المطلب من خلال ضبط ماهية هذه الخدمات (الفرع الأول) وتحديد المتطلبات اللازمة لإرسائها (الفرع الثاني) وصولا الى إبراز دورها المحوري في مكافحة الفساد الإداري (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية.

مفهوم الخدمة مرتبط بحاجات الإنسان والخدمة لها طرفان. الطرف الأول طالب الخدمة، الطرف الثاني مقدم الخدمة. وحاجة طرف أو جهة لمنفعة عند طرف آخر أو جهة أخرى هو منشأ الخدمة.

أولا: التعريف اللغوي للخدمة.

خدم (خدمة وخدمة) عمل له، ساعد في العمل.

أما التعريف الاصطلاحي للخدمة: هي منفعة يحصل عليها المتعامل عن طريق مقدم الخدمة أو من ينوب عنه وقد تكون إلزامية أو اختيارية أو قد تكون مجانية أو بمقابل عبر إجراءات غالبا ما يحددها مقدم الخدمة.¹

ثانيا: تعريف الخدمات الإلكترونية.

من بين التعريفات الواردة لتحديد مفهومها ما يلي:

الخدمات الإلكترونية تعرف بـ " تلك الخدمات التي تدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستخدم منها".

وتعرف أيضا بأنها "إجراء لكثير من المعاملات كليا أو جزئيا عبر الأنترنت".

ويرى كل من ريسست ولمو (Rust et Lemon) أن الخدمات الإلكترونية تعرف في إطارها الواسع على أنها "تنطوي على تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية مثل الأنترنت".

مع الإشارة إلى أن الخدمات الإلكترونية ممارسات لا تحقق بذاتها المفهوم الدقيق لإنتاج المعرفة ومن ثم تحقيق الثروة المادية. بينما يقوم اقتصاد المعرفة على مبدأ إنتاج المعرفة بهدف تحويلها لسلع وخدمات لتحقيق الثروة والمنافع الاقتصادية الأخرى.

وبالتالي يمكن القول إن كل الخدمات التي تقدم بشكل إلكتروني خاصة عبر الأنترنت تعد خدمات إلكترونية في إطارها يمكن أن تتم كل التعاملات عن بعد. كما يمكن أن يتم التعامل عن بعد بشكل جزئي أي في بعض الإجراءات دون الأخرى. وهذا بهدف الاقتصاد في الوقت، الجهد، التكاليف وتحقيق رضا العميل.²

ثالثا: الفرق بين الخدمة الإلكترونية والخدمة التقليدية.

¹ حمزة نعماني، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2021/2020، ص 9/8.

² نادية بوراس، مبارك بو عشة، تحسين الخدمات الإلكترونية بالاعتماد على معايير الجودة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة تبسة، جامعة قسنطينة، ص 58/57.

تختلف الخدمة الإلكترونية عن الخدمة التقليدية في النقاط التالية:

- _ في الخدمة التقليدية يشارك الأفراد فقط _ الموظفين _ في الواجهة لتقديم خدمة، أما الخدمة الإلكترونية يشارك الموظفين في الواجهة بواسطة الأنترنت.
- _ أثناء تقديم الخدمة الإلكترونية يقتصر دور الزبائن على الاستماع والمشاهدة في حين يمكن للزبائن في الخدمات التقليدية تجربة الخدمة باستخدام جميع حواسهم.
- _ الخدمات التقليدية مقلدة بالمسافة وساعات العمل بينما تتميز الخدمة الإلكترونية بإلغاء الحواجز الزمانية والمكانية.¹

رابعاً: خصائص الخدمات الإلكترونية.

مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وفي ضوء العولمة وانتشار الاقتصاد الشبكي وتزايد حدة المنافسة وتزايد الضغوط على المنظمات لتحسين الأنماط الإدارية والأنظمة التي تستخدمها تزايدت أهمية الإدارة الإلكترونية والتي تتميز بالعديد من الخصائص ومنها:

- (1) انهيار إدارة بلا أوراق: حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية والأدلة والمفكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الإلكترونية.
 - (2) إدارة بلا مكان: والتي تقوم على الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية واستخدام الهاتف المحمول والعمل عن بعد والتعامل مع المؤسسات الافتراضية (Virtual).
 - (3) إدارة بلا زمان: تعمل على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة ولا تنقيد بحدود زمنية.
 - (4) تقوم بالاعتماد على النظم المتطورة والبعد عن التنظيمات الجاهدة حيث المؤسسات الشبكية والذكية والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة.
- إدارة الملفات والوثائق بدلاً من الحفظ والكتابة.
 - استخدام البريد الإلكتروني والصوتي بدلاً من الصادر والوارد.

¹ نصيرة بركنو، الخدمات الحكومية الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، العدد 04، 2017، ص 272.

- تتميز بالابتكارية والعالمية والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال.¹

الفرع الثاني: متطلبات توفير الخدمات الإلكترونية.

تتشكل عملية التوجه بالمواطن وتحقيق أعلى مستويات الرضا لديه من خلال تزويده بخدمات ذات قيمة مضافة وذات نوعية عالية الجوهر والأساس في مفهوم التسويق الحديث بشكل عام، وتأسيسه على ما تقدم. وبغية توفير خدمة إلكترونية ينبغي لمزودي الخدمات جعل المسائل الآتية محل اهتمامهم.

أولاً: وصف الخدمة الإلكترونية.

يجب وصف الخدمة الإلكترونية وتطبيقها وحتى استخدامها بحيث تكون مرئية للمستخدم أي واضحة ودقيقة قدر المستطاع، وهذا لا يتحقق من وصف دقيق وشامل للخدمة الإلكترونية يكون المستخدم قادراً على فهمه واستيعابه.

ثانياً: الإعلان عن الخدمة.

يستطيع مزودو الخدمة الإلكترونية الإعلان عن خدماتهم والتعريف بأدق مواصفات كل خدمة معروضة لتمكين المستخدمين من اكتشافها والوصول إليها والانتفاع بها.

ثالثاً: اكتشاف الخدمة الإلكترونية وانتفاؤها.

ينبغي لمزودي الخدمة تعريف المستخدمين بكيفية اكتشاف الخدمة الإلكترونية التي تلبي احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة. وهنا يلعب مزود الخدمة دور السوق الخدمي الذي يعرف حاجات المستخدم ورغباته ويعمل باتجاه إشباعها وتحقيق أعلى مستويات الرضا لدى المستخدم.

رابعاً: تركيبة الخدمة الإلكترونية.

¹ عبد العالي غيشي، تقييم جودة خدمات الحكومة الإلكترونية من منظور تسويقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2016، ص 41/42..

تعني كيفية دمج الخدمات الإلكترونية لتكوين خدمات ذات قيمة مضافة ودرجة ثقة عالية بالإضافة الى تحديد النماذج واللغات القادرة على تحقيق تكامل خدمي مع أتمتة عمليات الأعمال عبر التنظيم أيضا.¹

خامسا: تقديم الخدمة الإلكترونية وتسليمها.

تعد عملية الخدمة الإلكترونية وتسليمها من عناصر تحقيق الميزة التنافسية والأساس المرتكزة عليه في مجال القيمة المضافة، حيث تشمل التعريف بكيفية تقديم الخدمة الإلكترونية للمستفيد والأهم من ذلك الكفاءة وسرعة الاعتيادية أثناء تسليم الخدمة في الوقت الحقيقي لما يفوت توقعات المستفيد وهنا تتحقق حالة الرضا المنشود لدى هؤلاء المستفيدين من الخدمة الإلكترونية اللائمة والسريعة وذات الثقة العالية.²

الفرع الثالث: دور الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد.

إن الدور المنوط بالإدارة الإلكترونية هو تقديم خدمات ذات نوعية وجودة تختلف عن الخدمات المقدمة سابقا هذا النوع من الخدمات من شأنه الارتقاء بالعمل الإداري وتحسين أدائه لما يتميز به من السرعة في التنفيذ، تحقيق الشفافية والمسائلة بعيدا عن الروتين التقليدي الذي يتسم بكثرة التلاعبات التي يمكن أن تصدر من طرف الموظف العام، كما أن هذا الطريقة في تقديم الخدمة العامة من شأنه القضاء على مختلف مظاهر الفساد الإداري من محسوبية ورشوة وتزوير محاباة، ولذلك سنتطرق الى دور الخدمة الإلكترونية في تحقيق المساواة أمام المرفق العام وإلى تحقيق سير المرفق بانتظام.

أولا: دور الخدمات الإلكترونية في تسيير المرفق العام.

تقوم الإدارة العامة الإلكترونية عن طريق المرفق العام كأحد أساليب تنفيذ الخدمات الإلكترونية وتقديمها حسب طلبات الجمهور وفي حدود الإمكانيات المتوفرة، كما تسهر الإدارة الإلكترونية على دوام سير المرفق العام وتطويره الى الأفضل من حيث أداء الرسوم اللازمة للانتظام بالخدمة واستمرار أداء المرفق لخدماته باطراد.

¹ نور الدين برمان، محمد الأمين مرزق، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016، 51/50.

² شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد 03، العدد 03، سبتمبر 2021، ص151.

إن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها وإنما يعمل على مدار الساعة ولا يتوقف إلا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية. إذ يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها.¹

كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحمل مسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي تعمل بها كما يستعمل على التقليل من العرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية والذي يتولى الوظيفة دون استثناء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تتزود بها الإدارة الحكومية، وكذلك فإن الإدارة الإلكترونية سوف تؤدي إلى القضاء على تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل والقضاء على التسبب الوظيفي والتطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام وبشكل تام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماته على شبكة الأنترنت على مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطل، دون ارتباط بساعات دوام العمل لمدة 08 أيام في الأسبوع و365 يوم في العام.

كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية في التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث تتمكن الإدارة من التغلب على مشكلة تمارض الموظفين والحصول على إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، وحرصا من الإدارات الحكومية على استمرار الموظف في أداء عمله فترة من الوقت فقد عملت مثلا لجنة الإجازات المرضية في دولة الكويت على إعادة النظر في آليات الإجازات الخاصة بالمرضى، وانتهت إلى نماذج الإجازات المرضية في وضعها الحالي الإجازات الجديدة عن طريق الكمبيوتر لمنع تعسف الموظفين في الحصول على الإجازات دون مبرر أو سبب قانوني.

¹ كمال العيساوي، عبد الرحيم رحالي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر مهني في الحقوق، تخصص قانون الإعلام الآلي والأنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2021/2022، ص57.

وبالتالي فإن طريقة الخدمة العامة للمواطنين في نظام الإدارة يؤدي إلى ضمان سير المرافق العامة في كل وقت والقضاء على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام أوقات الدخول والخروج من العمل التي تؤدي إلى الفساد داخل الإدارة وإضعاف ثقة المواطن للإدارة العامة وخدمتها.¹

ثانيا: دور الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة.

يدعم نظام الخدمات الإلكترونية مبدأ المساواة في المرافق العامة والذي يلعب دورا كبيرا في مكافحة الفساد الإداري من خلال النقاط التالية:

1_ دعم الفقراء وتحقيق المساواة بين الأفراد: لا شك في أن تطبيق نظام الخدمة الإلكترونية يؤكد ويدعم مبدأ المساواة إلى حد كبير جدا، لأن الخدمة تقدم بشكل آلي وإلكتروني، ولا يوجد تمييز بين الأفراد، كما يمكن لأي شخص باستعمال جهاز الكمبيوتر الحصول عليها لهذا يجب على كل الدول أن تركز إستراتيجية دعم الفقراء ووضع أجهزة الحاسوب والإنترنت في الأماكن العامة في مناطق السكان والعمران من أجل توفير الخدمة للجميع دون تمييز، كما أن تطبيق مبدأ المساواة في الخدمة الإلكترونية سيؤدي إلى التغلب على مشاكل الوساطة والمحسوبية بين الأفراد والتي تؤثر بشكل مباشر على المرفق العام وتساهم في كثير من الأحيان إلى انهياره بعد انتشار الفساد الإداري داخله.

وتجدر الإشارة إلى أن شرط تطبيق مبدأ المساواة وفق نظام الخدمة الإلكترونية يقتضي أن يكون جميع الأفراد على دراية للأساليب الإلكترونية.

2_ القضاء على ممارسات الفساد الإداري: إن نظام الخدمات الإلكترونية يؤدي إلى التغلب على البيروقراطية وظاهرة الفساد الإداري كما تعتبر ظاهرة الوساطة مرض اجتماعي استوحل في أوساط الإدارة، بالإضافة إلى المحسوبية التي أدت إلى انهيار الإدارة العمومية والمرفق العام وبالتالي يجب على الإدارة انتشارها عن طريق التقدم بخطوات ثابتة نحو تعميم الإدارة الإلكترونية وتفعيل مبدأ المساواة من خلالها منهاج الخدمات الإلكترونية.

3_ القضاء على التمييز بين الأفراد: يعد موضوع التمييز بين الأفراد في الاستفادة من خدمات المرافق العامة مصدر لتخلف وانتشار آفات عديدة منها الرشوة والمحسوبية والوساطة في المرفق العام ومما ينجر

¹ نور الدين برمان، الأمين مرزق، مرجع سابق، ص 55/56.

عنها من تخلف لدولة وانحطاط في المستوى وانتهاك لحقوق الإنسان وبالتالي تفشي ظاهرة الفساد الإداري لهذا وجب تحديث المرفق العام وعصرنته بكافة آليات التكنولوجيا المتطورة والتي تضمنت في طياتها الخدمات الإلكترونية كوسيلة للقضاء على التمييز بين الأفراد فيما يخص في استفادة من خدماته.

4_ تحقيق الحياد المرافق العامة: من شأن توفير الخدمات الإلكترونية في المرافق العامة أن يضمن الحياد من خلال عدم التمييز ضد الأفراد الذين يتعاملون مع هذه الخدمات، فكل من يستطيع لتعامل مع الكمبيوتر يحصل على الخدمة المطلوبة، وبذلك يمكن هذا النظام من التخلص من العديد من مظاهر الفساد الإداري من خلال القضاء على حالات الرشوة، لأن الخدمات الإلكترونية لا توجد مواجهة التخلص بين طالب الخدمة والموظف العام وبالتالي لا يستطيع استغلال سلطته الإدارية.¹

ثالثا: الخدمات الإلكترونية وسيلة لتعزيز الشفافية الإدارية.

ان استخدام الأنظمة الإلكترونية يمكن من تفعيل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية بحيث تصبح نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية وبالتالي تعمل على تحديد مواقع الفساد الإداري، وتؤدي الى دعم أنظمة القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية وإلى القضاء على مكامن الفساد الإداري.² وهذا ما يكرسه دور الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتعزيز الشفافية الإدارية، إذ تسمح بمراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة سواء من قبل أجهزة الرقابة الإدارية الداخلية منها أو الخارجية أم من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان.

كما يمكن توفير الشفافية من حيث توفير المعلومة وذلك أن التحول الى تقديم الخدمات الحكومية وتوفير المعلومات المطلوبة من شكلها التقليدي الى الشكل التقني المتمثل بالحوكمة الإلكترونية بأوسع محاور تطبيقها على الواقع، يعني التوقف عن الاتصال المباشر بين الحكومي والمستفيد من الخدمة الحكومية أو المعلومات الحكومية وبالتالي غياب حالات التأثير على عمل الموظف الحكومي، الذي أصبح في ظل الحوكمة

¹ فاييزة لمردموني، د. حيرة بن سويبي، الخدمات الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعية صالحى أحمد النعمة، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص188.

² قمره النذير، مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة المسيلة، امجلد7، العدد1، 2020، ص1042.

الإلكترونية يتعامل مع المراجعين عن بعد، مما يعطيه المساحة المطلوبة لإنجاز أكبر قدر من العمل وبأكبر قدر من الاتقان في بيئة شفافية تقيم العدالة المطلوبة بين كافة متلقي الخدمة.

هذا بالإضافة الى تحقيق العدالة بين الجمهور حين يمكن لطالبي الخدمة أو المعلومة الدخول بالإجراءات الإدارية المؤدية الى مطلبهم في وقت واحد وأن يتلقوا الخدمة أو المعلومة المطلوبة في وقت واحد وبما لا يجعل اجراءات المعاملة بين يدي موظف خاضعة لمزاجه واندفاعه نحو العمل.

هذه الشفافية الإدارية والعدالة المتحققة تسهم في التقليل من حالات الفساد الإداري نظرا لدقة الرقابة المباشرة على أعمال الموظفين وإمكانية اكتشاف الخطأ الإداري مقصودا كان أو غير مقصود فور وقوعه.¹

المطلب الثاني: آلية الرقابة الإلكترونية.

تعتمد الإدارة الإلكترونية على تقنيات وأساليب حديثة في تقديم خدماتها للرفع من كفاءتها وتحسين جودتها مما لها هذه الأساليب دور في تقليل ومواجهة الانحرافات الإدارية كأسلوب الرقابة الإلكترونية في مراقبة أداء الإدارة وتصحيح أخطائها، وبرزت أهمية الرقابة بسبب ظهور بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية حيث تعتبر الرقابة في العمليات الإدارية من أهم وظائف الإدارة إذ تعتمد هذه الأخيرة على الرقابة كنمط حديث مستفيدة من تقنيات وأجهزة مبتكرة تسعى الى تجاوز عوائق التنمية خاصة تلك المتعلقة بالفساد الإداري.

من خلال هذا المطلب سنعالج مفهوم الرقابة الإلكترونية (الفرع الأول)، مجالات الرقابة الإلكترونية ومعيقاتها (الفرع الثاني)، أثر تطبيق الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإلكترونية.

تعتبر وظيفة الرقابة من أهم الوظائف الإدارية نظرا لدورها في تحديد مدى فعالية أداء الوظائف الأخرى في تحقيق الأهداف وعليه سندرس ما يلي:

أولا: تعريف الرقابة الإلكترونية.

¹ الهاشمي مزهود، مصطفى رياحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة دفاتر إنسانية، مجلد 31، العدد 04، ديسمبر 2020، ص 184/185.

نتيجة تطور الإدارة ووظائفها في الوقت الحالي بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد تغير مفهوم الرقابة وحقق نقلة نوعية في طريقة أدائها وقد اختلفت التعريفات الخاصة بها حيث تعرف "على أنها اعتماد النظام الرقابي باستخدام الحاسوب وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والمال والوصول الى تحقيق الأهداف بفعالية وبدقة أكبر".

كما يعرفها آخرون بأنها "استخدام التكنولوجيا والمعلومات لمراقبة أداء الموظف أو مسار عملياتي معين والإشراف عليه وتقييمه"¹.

وعرفت أيضا بأنها الرقابة المبرمجة باستخدام المعايير والقواعد والإجراءات وضوابط نظام الرقابة، للتأكد من أن المنظمات بشكل عام التزمت من تطبيق هذه الضوابط ونفذتها بشكل صحيح لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. كما عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عملية قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين بغية التأكد من أهداف المؤسسة والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت فعلا.²

من هذه التعاريف نستخلص أن الرقابة الإلكترونية هي عملية تهدف الى متابعة وملاحظة الأنشطة والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة، بهدف كشف الانحرافات من خلال استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة لإيجاد نظام عمل ذي ميزة تنافسية عالية.³

ثانيا: خصائص الرقابة الإلكترونية.

يتطلب التطبيق الكفاء والفعال للرقابة الإلكترونية ضرورة تخفيض مستويات الرقابة حيث يتم التركيز على استخدام ضوابط الرقابة في حدود فعاليتها وجدواها الاقتصادية، وتتسم الرقابة الإلكترونية بخصائص تبرز أهميتها في:

¹ أميرة بليل، حمزة عياش، الرقابة الإلكترونية للجماعات المحلية كوظيفة إدارية عصرية لحماية البيئة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 10، العدد 02، جوان 2024.

² بو مدين بن سعيد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020، ص 64.

³ عماد علي سلامة الكساسبة، أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العامة في الأردن، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 17.

1_ رقابة مستمرة:

تعتبر الرقابة التقليدية رقابة دورية موجهة للماضي أما الرقابة الإلكترونية فتتميز بأنها رقابة مستمرة تعتمد على التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالأداء والرقابة عليه، فعندما تمارس الرقابة في فترات دورية فإنها تتحول الى رصيد (stock)، أي تعبر عن حالة سكونية، في حين يجب أن تكون الرقابة عملية مستمرة (process) تتميز بالتحديث المستمر للمعلومات والكشف عن كل انحراف في الوقت الحقيقي، فتكون عبارة عن تدفق (flow) في حركة ديناميكية مستمرة.

2_ رقابة فورية (تزامنية):

تعتمد الرقابة الإلكترونية على تقنية المعلومات الإدارية التي تمكنها من معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ فوراً وفي الوقت الحقيقي، فهي رقابة موجهة للحاضر لا تنتظر وروود تقارير عن الماضي فتكون إجراءات الرقابة تزامنية وليست إجراءات تعاقبية. وتتيح الشبكات الإلكترونية المعلومات المحدثّة عن التنفيذ للمدير فور التنفيذ، مما يمكنه من معرفة التغيرات قبل أو عند التنفيذ، وبالتالي يحدد اتجاهات النشاط خارج السيطرة، فيتخذ الإجراء التصحيحي المناسب والذي يصل في نفس الوقت للمسؤولين عن التنفيذ لتنفيذه.

كما قد تتسبب الانحرافات في حدوث انحرافات أخرى فالرقابة الفورية تحول دون انتاج انحرافات أخرى أو تفاقم آثارها، وبالتالي تقليل الانحرافات وخفض الجهد التصحيحي.¹

3_ رقابة ذاتية:

لقد وسعت الشبكات الإلكترونية نطاق الرقابة والإشراف، وغيّرت مفهوم وأشكال الرقابة، فلم تعد تلك الرقابة اللصيفة المباشرة، وإنما تحولت الى رقابة ذاتية تتطلب منح استقلالية عالية للعاملين. ففي ظل التنظيم الشبكي والفرق المدارة ذاتياً تصبح الرقابة ذاتية، حيث قد تكتشف الانحرافات من طرف أفراد التنظيم أنفسهم، نظراً لمشاركتهم في وضع الخطط وجداول العمل ومعايير الأداء، لذلك يتطلب نجاح الرقابة الإلكترونية نوعاً من الالتزام الذاتي لدى العاملين.

¹ عبد الباسط بن عبيد، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2018/2019، ص73.

إن تقوم الرقابة الإلكترونية على الثقة أكثر من كونها قائمة على العلاقات والمسائلة الرسمية، وهذا النمط من الرقابة يحتاج أفراد ذوي مهارات وتخصص عالي وقدرات على إدارة الذات، حيث تتداخل حدود المسؤولية الإدارية والتنفيذية، فالجميع يعمل في نفس الوقت ونفس المهمة ونفس المسؤولية.

4_ رقابة شاملة.

يتسع مجال الرقابة الإلكترونية ليشمل الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، حيث أن التعامل الإلكتروني يجعل المؤسسة أكثر ارتباطاً بالأسواق، لذلك يجب على المؤسسة مراقبة أسواقها واتجاهات قطاع الأعمال فيها، فتصبح المؤسسة ترتبط بالموردين والزبائن في علاقة فورية، تزيد من القدرة على الرقابة على التوريدات والطلبات. كما قد توجد أسباب خارجية يمكن أن تؤثر على التنفيذ فتوفر الشبكة الخارجية إمكانية كبيرة للمؤسسة في التعرف على هذه الأسباب، وتوفر قدر هائل من المعلومات عن الأسواق وبشكل سريع، مما يجعل هذه الرقابة الإلكترونية الخارجية أكثر كفاءة تساهم في تحديد الاستجابة الملائمة والفورية للتغيرات الحاصلة في بيئة نشاط المؤسسة والاحتياط للأسباب التي تؤثر على الأداء الداخلي.¹

الفرع الثاني: مجالات الرقابة الإلكترونية ومعيقات تطبيقها.

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى مجالات الرقابة الإلكترونية (أولاً) ثم التعرف على معيقات تطبيقها (ثانياً).

أولاً: مجالات الرقابة الإلكترونية.

تتنوع مجالات الرقابة الإلكترونية لتشمل عدة جوانب حيوية في المجتمع والمؤسسات ويمكن تحديد أهم المجالات على النحو التالي:

1_ الرقابة على الموارد المادية.

¹ عبد الباسط بن عبيد، مرجع سابق، ص 74.

تشمل نواحي الرقابة على المخزون وتستهدف ألا يكون المخزون أقل من اللازم أو أكثر لضمان جودة الرقابة على المنتجات الخدمية وغيرها وأيضا الرقابة الفنية على المعدات المناسبة بما يتفق مع نوع وحجم العمل المطلوب.

2_ الرقابة البشرية.

ترتبط بأنشطة اختيار العاملين لوضعهم في الأعمال المناسبة والقيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم الأداء للعاملين.

3_ الرقابة على الموارد المالية.

ترتكز على التدبير المالي اللازم لعملية الانفاق على أنشطة المنظمة والموارد الأخرى المتعلقة بالإمكانات المادية والقوى البشرية والإعلامية.¹

ثانيا: معوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية.

رغم المميزات الكثيرة التي توفرها الرقابة الإلكترونية لصالح الدولة والمواطنين والمتعاملين، فقد تواجهها الكثير من المشاكل والمعوقات نوجزها فيما يلي:

_ التكلفة المادية الباهظة لإنشاء شبكة المعلومات التي تحتاج الى شبكة اتصال جيدة وأجهزة حاسوب حديثة، ذلك أن التطور الإداري المنشود يحتاج الى تكلفة باهظة للاستثمار في تقنية المعلومات، وتتمثل أوجهها الاتفاق الحكومي في هذا المجال في الأصول التكنولوجية من شبكات محلية وعالمية وتكلفة إنشاء قواعد البيانات والمعلومات وأجهزة الحاسب والبرمجيات، وصيانة ومتابعة النظم والشبكات.

_ كما توجب تدريب الموظفين على استخدام شبكة الأنترنت بكفاءة عالية وفعالية داخليا وخارجيا، بغية تحقيق الأهداف المرجوة والحد من الأخطاء البشرية لمدخلي البيانات من خلال التدريب والتوجيه والمراجعة والتدقيق من قبل الرؤساء المباشرين، وإضافة الى وجود المهارة والخبرة يقتضي الأمر وجود

¹ بومدين بن سعيد، مرجع سابق، ص 65.

الرغبة والشغف لدى العاملين الذين تعودوا على العمل اليدوي، والحال أن الجزائر تفتقر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.¹

_ وكذلك محاربة بعض المدراء والموظفين لاستخدام التقنيات الحديثة ومنها شبكة المعلومات، وهناك من أرجع سوء التفاعل هذا الى الثقافة العربية وصعوبة فهم المضمون أو ما يسمى بالفقر المعلوماتي، فليس كل من يستطيع الدخول الى الشبكة قادر على فهم المضمون، حيث أن أغلبية المضمون المعلومات والمعرفي مسخر باللغات المختلفة.

_ ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتأخر في استكمالها وتباينها من منطقة لأخرى، حيث توجد فجوة رقمية كبيرة بين العالم المتقدم والسائر في طريق النمو، بل بين مناطق الوطن الواحد.

كذا من بين أهم المعوقات الرقابة الإلكترونية استمرار الإدارة العمومية في العديد من الدول منها الجزائر في تطبيق المعايير القديمة والتقليدية في الرقابة قصد تقييم الأداء الوظيفي الى جانب الرقابة الإلكترونية على غرار التقارير السرية التي تتحكم فيها نزاهة المسؤول وعلاقته الشخصية بالموظف، كما أنها تعتمد على معايير تتسم بالبيروقراطية، وتضع معاييرها مشية لتقييم أداء الموظفين كالاهتمام بالمظهر الجيد والحضور ومشاركة الزملاء وغير ذلك.²

_ قلة المؤسسات القادرة على تقديم برامج عالية التخصص في التقنية المعلومات والاتصالات لذلك فمن الضروري استحداث تكوين عالي في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ومن المستعجل انشاء مدرسة أو مدارس متخصصة في الإعلام والمعلوماتية والاتصالات، ومن المهم أيضا إعادة النظر في البرامج البيداغوجية وتكييفها، خاصة برامج التعليم العالي لا سيما ما يتعلق منها بالإعلام الآلي والاتصالات، وإدراج الوحدات المتعلقة بالتطوير في وسائل الإعلام ذات الوسائط المتعددة الارتباط بالشبكات المتخصصة، كالأنترنت على الهاتف المحمول والبرامج الإلكترونية، بالإضافة الى التدعيم النوعي والتقوية الفعلية لتكوين

¹ لامية بن الشيخ، حليلة باري، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون الإعلام الآلي، الأنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2022/2023، ص38/37.

² مرجع نفسه، ص39/38.

التقنيين الساميين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتحسين التكوين المتخصص، كما يشترط أن يتمتع كل تلميذ بقاعدة صلبة من الإمكانيات لكي يكون في المستقبل متحكماً في التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.¹

الفرع الثالث: أثر الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري.

الرقابة الإلكترونية باعتبارها وسيلة لضمان الالتزام بالشرعية ومكافحة الانحرافات الإدارية فإنها تلعب دوراً محورياً في الحد من الفساد الإداري، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

إن الرقابة الإلكترونية تعتبر أكثر قدرة على معرفة المتغيرات العامة بالتنفيذ أول بأول من خلال رصدها الانحرافات خلال التنفيذ وإطلاع الإدارة عليها، ما يمكنها من التعرف على مواطن الخلل قبل وخلال التنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها وذلك لما تتوفر عليه الرقابة الإلكترونية من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري وهي كالآتي:

_ توفر الرقابة الإلكترونية استخداماً فعالاً لأنظمة المعلومات وتوفير قاعدة معلومات عن أداء وأنشطة الجهات التنفيذية لتكون جاهزة عند حاجة الإدارة الجهات العليا لاتخاذ قرار معين.

_ الرقابة الإلكترونية تفعل موضوع الشفافية للجهات التنفيذية مؤدي إلى وضوح نشاطات تلك الجهات الرقابية.

_ تعد الرقابة التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة في كشف الإساءة الوظيفية وتسريب البيانات.

_ تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات وقت حدوثها وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة لتدخل بشري.

¹ وردة خلاف، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة محمد لمين دباغين، المجلد 06، العدد 03، سطيف 2022، ص 8.

_ إن استخدام الأنظمة الإلكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وستكون نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية وبالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري وإلى زيادة أنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية وستؤدي القضاء على مكامن الفساد الإداري.¹

_ تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي الآن لابد من الرقابة القائمة على الماضي، وهي تحقق الرقابة بالنتجرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

_ أنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها أوقات متباعدة وبشكل دوري.

_ تحفز الرقابة الإلكترونية العلاقات العامة على الثقة، الجهد الإداري المطلوب، العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون الاحتكاك مع موظفي الشكل التنفيذي، فيمكن للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في موقع العمل وهذا يجنبه الكثير من المخاطر.

_ يركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.

_ تحديد ما هو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء المنظمة ككل باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الأداء وحسب طبيعة المنظمة في نواحي مختلفة.²

يساهم اعتماد الإدارة في نشاطها الرقابي على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في حماية البيانات والمعلومات الإدارية من التلاعب بها، وتغييرها من طرف الموظفين واستعمالها في أغراض شخصية تتنافى مع وظائفهم، وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية وكما تعمل باستخدام التكنولوجيات الحديثة على حماية البيانات والمعلومات الإدارية فإنها تساعد أيضا على اكتشاف مواطن الفساد ومعاينة المتسببين فيه. حيث يلزم وجود

¹ ناريمان قريديح، نجلاء قاسمي، نور الهدى قحف، دور الإدارة الإلكترونية في وقاية ومكافحة الفساد الإداري، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022/2021، ص39.

² سحنون مشروب، مختار سلامي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/2020، ص42/43.

نظام الرقابة الإلكترونية الفعال في الإدارات العمومية، مع سرعة إنجاز المعاملات وزيادة دقة الأعمال المنجزة ورفع مستوى جودتها، وفي استغلال ساعات العمل في إنجاز المعاملات وزيادة دقة الأعمال المنجزة ورفع مستوى جودتها، وفي استغلال ساعات العمل في إنجاز المعاملات وبالتالي في زيادة مستوى انضباط العاملين، وفي سهولة اكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور حدوثها وفي سرعة تصحيحها وفي سرعة صنع القرارات، كما تقلل من وقت انتظار طالبي الخدمة وعمليات التلاعب وهدر المال العام والمحافظة على الموجودات والموارد المتاحة والاستفادة منها بشكل أفضل، وتقلل أيضا من فرص الفساد وزيادة الشفافية والوضوح في العمل، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.¹

المطلب الثالث: آلية التوقيع الإلكتروني.

نتيجة التقدم المتزايد في استخدام التكنولوجيا الحديثة والتوسع الهائل في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كان لابد لدول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من هذه التقنية في كافة المجالات بما في ذلك المجال الإداري، أين تم الانتقال من المعاملات الورقية الى المعاملات الإلكترونية، حيث يعتبر التوقيع الإلكتروني شرط أساسي في توثيق أغلب المعاملات لما له من أهمية كبيرة في قبول وحجية المستندات الورقية في الاثبات.

بناء على ذلك سيتم دراسة هذه الجزئية في فرعين اثنين: نتناول في الفرع الأول المقصود بالتوقيع الإلكتروني، وفي الفرع الثاني سنتطرق لدوره في محاربة الفساد الإداري.

الفرع الأول: المقصود بالتوقيع الإلكتروني.

ظهرت أهمية اعتماد التوقيع الإلكتروني والاعتماد به قانونا في أوجه عديدة من المعاملات سواء الإدارية أو المدنية أو غيرها، وقد أوجدت التقنيات الحديثة أشكالا جديدة من المعاملات أبرزت الاعتماد على التوقيع الإلكتروني باعتباره وسيلة تعامل بين أطراف التعاقد. وعليه سنحاول التطرق الى تعريف التوقيع الإلكتروني (أولا)، مميزات وخصائص التوقيع الإلكتروني (ثانيا)، صور التوقيع الإلكتروني (ثالثا).

أولا: تعريف التوقيع الإلكتروني.

¹ وردة خلاف، مرجع سابق، ص8.

هناك العديد من التعريفات الفقهية التي تحدد معنى التوقيع الإلكتروني، ورغم تنوعها إلا أنها جميعا تدور حول محور واحد وهو ما لا يخرج عن تعريف وظيفتي التوقيع وعموما يمكن تصنيف الآراء الفقهية الى مجموعتين تركز المجموعة الأولى من التعريفات الفقه على الطريقة التي ينشأ بها التوقيع الإلكتروني، ودون ذكر الوظيفة التي يقوم بها أو التي أنشأ لأجلها هذا التوقيع فعرف بأنه التوقيع الناتج باتباع إجراءات محددة تنتهي بنتيجة محددة معروفة مسبقا فيكون مجموع هذه الإجراءات هو البديل للتوقيع التقليدي.

وتم تعريف التوقيع الإلكتروني على أنه كل توقيع يتم بطريقة حديثة غير تقليدية أي أنه يتم الكترونيا. كما عرفه بعض الفقه على أنه استخدام معادلات خوارزمية متناسقة يتم معالجتها بواسطة أجهزة الكمبيوتر لإنتاج أشكال محددة تشير الى شخصية الموقع.¹

أما المجموعة الثانية من التعريفات الفقهية فتركز على كيفية إنشاء التوقيع الإلكتروني على اعتبار أنه مجموعة من الإجراءات الفنية... إضافة الى ذلك توضح هذه التعريفات الوظيفة التي يؤديها التوقيع وهي تحديد هوية الشخص الموقع والتعبير عن رغبته بالموافقة على محتوى المحرر الإلكتروني الذي تم التوقيع عليه.

فعرف بعض الفقهاء التوقيع الإلكتروني بأنه علامة أو رمز فريد يخص شخص معين يعبر من خلاله ذلك الشخص عن إرادته ويؤكد صحة البيانات الواردة في المستند الذي وقعه.²

وعرفه البعض الآخر بأنه "كل إشارات أو رموز أو حروف مرخص بها من الجهة المختصة باعتماد التوقيع ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالتصرف القانوني، تسمح بتمييز شخص صاحبها وتحديد هويته، وتتم دون غموض عن رضائه بهذا التصرف القانوني."³

¹ عزيز لحساني، وردية العربي، التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإثبات المعاملات الإدارية الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر 2024، ص424.

² مرجع نفسه، ص424.

³ يوسف رحمان، الأدلة الكتابية ذات القوة القانونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2017، ص256/255.

ويعرف آخرون التوقيع الإلكتروني بأنه "استخدام رمز أو شفرة أو رقم بطريقة موثوقة بها تتضمن صلة التوقيع بالوثيقة الإلكترونية وتثبت في ذات الوقت هوية الشخص الموقع".¹

كما يقصد به أيضا استخدام طريقة أو وسيلة معينة للتحقق من أن صاحب المعاملة هو نفس الشخص الذي قام بإرسالها أو تنفيذها، ويطلق على هذا التوقيع أيضا بالبصمة الإلكترونية. ويوفر التوقيع الإلكتروني درجة عالية من التأمين وحماية الخصوصية عند تنفيذ معاملات الإدارة الإلكترونية.²

بناء على ما سبق ذكره يمكننا تعريف التوقيع الإلكتروني بأنه: "بيان إلكتروني متصل منطقيا ببيانات رسالة المعلومات. هدفه تحديد هوية الموقع والتعبير عن إرادته بالالتزام بمحتوى الرسالة".³

ثانيا: مميزات وخصائص التوقيع الإلكتروني.

تجدر الإشارة أن التوقيع الإلكتروني يتميز عن التوقيع التقليدي كما له خصائص ينفرد بها.

1_ تمييز التوقيع الإلكتروني عن التوقيع التقليدي.

يلتقي كل من التوقيع الإلكتروني والتوقيع التقليدي في عدة نواحي، إلا أنهما يختلفان في عدة وجوه يمكن إجمالها فيما يلي:

أ_ من حيث أداة التوقيع.

الأداة المستخدمة في التوقيع التقليدي هي القلم بأنواعه أو البصمة، أما الأداة المستخدمة في التوقيع الإلكتروني فهي رموز أو إشارات أو إحدى خواص الإنسان الفيزيائية، وذلك وفق تقنية تكنولوجية معينة.

ب_ من حيث دعامة التوقيع.

¹ النذير حركات، الاثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص33.

² لبيد، عماد وموزاي بلال (إعداد وتنسيق)، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص19.

³ رشيدة بوبكر، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 04، ديسمبر 2016، ص68.

الدعامة التي يركز عليها التوقيع التقليدي هي الورق، في المقابل الدعامة الإلكترونية بالنسبة للتوقيع الإلكتروني كالفقرص المرن أو المضغوط.

جـ_ من حيث القوة الثبوتية.

التوقيع التقليدي لا يحتاج أي وسيلة أخرى تثبت صحته، بينما التوقيع الإلكتروني لا تكون له قوة ثبوتية إلا إذا تمت المصادقة عليه من قبل السلطة المكلفة بذلك.

دـ من حيث الثبات والاستمرارية.

إذا ما تم تقليد أو تزوير التوقيع التقليدي من قبل الغير فإن صاحبه لا يفرض عليه عند اكتشاف التزوير أو التقليد تغيير شكل توقيعه. في مقابل ذلك يجب على صاحب التوقيع الإلكتروني تغيير توقيعه، إذا اكتشف توصل الغير الى المنظومة التي تنشئه وذلك بإبلاغ الجهة المصدرة له.¹

2_ خصائص التوقيع الإلكتروني.

طبقا لما سبق يمكن استنتاج خصائص التوقيع الإلكتروني فيما يلي:

أ_ التوقيع الإلكتروني يحمي الخصوصية.

إن التوقيع الإلكتروني يحمي البيانات من الاستخدامات غير المشروعة، ويقيد الوصول إليها ولا يسمح للأشخاص بتنفيذ إجراء معين على البيانات، لا يمتلكون الصلاحية الكافية لتنفيذها، وتتم هذه العملية بتنفيذ صلاحية الوصول أثناء حفظ بيانات التوقيع الإلكتروني الموجود على بطاقة ذكية المحمي برقم سري بتشفير البيانات أثناء إرسالها وإحدى مزايا التوقيع الإلكتروني التي تهدف الى التأكد من أن الشخص المقصود هو الوحيد الذي اطلع على المستند المرسل.

ب_ التوقيع الإلكتروني يحدد هوية المرسل.

تتم عملية التحقق من هوية الأشخاص أو التعرف على مصادر البيانات عن طريق كلمات السر والبطاقات الذكية أو عن طريق شهادة التصديق الإلكتروني المصدرة من جهة تصديق الإلكتروني، وكلما

¹ فتيحة حواس، التوقيع الإلكتروني (الخصوصيات والتطبيقات)، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر 1، المجلد 07، العدد 01، ص 2992.

زادت الحاجة لدقة تحديد الهوية يتم اللجوء الى جمع عدة وسائل وزيادة تعقيد وسيلة التحقق من هوية المستخدم.¹

جـ. التوقيع الإلكتروني يوفر وحدة البيانات.

ويقصد بها عملية حماية البيانات ضد التغيير أو التعويض عنها ببيانات أخرى، وتتم هذه العملية باستخدام تقنية تشفير البيانات ومقارنة بصمة الرسالة المرسله ببصمة الرسالة المستقبلية، وأن مستقبل الرسالة يمكنه معرفة ذلك عند تلقي الرسالة حيث إن حصل أي تغيير أو تعديل على المستند أثناء إرساله اعتبر تزويراً.

دـ. التوقيع الإلكتروني يمنع الإنكار.

إن الشخص مستلم رسالة معينة لا يمكن انكار استلام رسالة ما، حيث أن المفتاح العام يثبت استلام الرسالة من قبل المستقبل وذلك بإرسال رد (وصل تسليم).

هـ. يمكن التوقيع الإلكتروني من تحديد تاريخ توقيع الرسالة.

إن مرسل الرسالة أو مستقبلها لا يستطيعان إجراء أي تعديل على تاريخ إرسال الرسالة أو استلام المستند فهو ملزم للطرفين خاصة في حال إبرام العقود التجارية عبر شبكة الأنترنت.

وـ. التوقيع الإلكتروني يوفر السرعة والدقة في إنجاز المعاملات.

يساهم التوقيع الإلكتروني في الزيادة من سرعة المعاملات الإلكترونية ودقتها، ويقلل من التأخر المتعلق بإرسال واستلام العقود والمستندات التجارية وغيره من العقود المبرمة عبر العالم المرتبط بشبكة الأنترنت ذات الأبعاد الكونية.²

ثالثاً: صور التوقيع الإلكتروني.

¹ فتية حواس، مرجع سابق، ص 2992/2993.

² مرجع نفسه، ص 2993.

أدى التطور الحاصل في نطاق نظام المعلومات والاتصالات الى ظهور العديد من الصور التي يتخذها التوقيع الإلكتروني، التي تختلف باختلاف الطريقة التي تتم بها، كما تختلف من حيث قدرتها على توفير الثقة والأمان ووسائل الحماية.

1_ التوقيع الرقمي.

يعتبر أهم صور التوقيع الإلكتروني نظرا لما يتمتع به من قدرة كبيرة على تحديد هوية أطراف العقد. بالإضافة لما يتمتع به من درجة عالية من الأمان والثقة في استخدامه وتطبيقه عند إبرام العقود الإلكترونية. فهو عبارة عن رقم سري أو رمز ينشئه صاحبه باستخدام مفتاح الترميز العمومي والذي ينشئ مفتاحين مختلفين ولكنهما مرتبطان رياضيا، حيث يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية أو الخوارزميات غير المتناظرة.¹

2_ التوقيع البيومتري.

استمدت تسميته من كون هذا التوقيع يعتمد على علم "البيومتولوجي" الذي يعني بدراسة المميزات الخاصة بكل انسان، كالصوت وبصمة قزحة العين أو بصمات الأصابع والشفاه، بالإضافة الى مميزات المظهر الخارجي للإنسان كدراسة خط أو قياس درجة ضغط يده على القلم. ومعرفة كمية الاهتزازات الصادرة عنها أثناء الكتابة، فهو يشمل كل الصفات الطبيعية والسلوكية للإنسان والجسدية التي تختلف من شخص لآخر عن طريق تخزين هذه الصفات للشخص الموقع عن طريق برامج معلوماتية معينة، تتم عملية تشفيرها وتخزينها إلكترونيا في الحاسوب.²

3_ التوقيع الإلكتروني اليدوي أو الإمضاء الآلي.

نعني به قيام الشخص بتخزين إمضائه اليدوي في الكمبيوتر بعد تصويره وإدخاله بالماسح الضوئي ويتم حمايته برقم سري ليتم استعماله عند الحاجة، وهذا النوع لا يتمتع بدرجة كبيرة من الأمان إذ أن المرسل إليه يستطيع أن يحتفظ بنسخة من صورة التوقيع ويعيد لصقها على أي وثيقة إلكترونية.

¹ محمد رقاب، لحسن مختاري، رقمنة قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص39.

² مرجع نفسه، ص40.

4_ التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني.

في هذه الصورة يقوم المرسل بكتابة توقيعه الشخصي باستخدام قلم إلكتروني خاص على شاشة جهاز الحاسب الآلي، ويتم التحقق من صحة التوقيع من خلال برنامج خاص وذلك استنادا الى حركة هذا القلم والأشكال التي يتخذها والتي يكون قد سبق تخزينها بالحاسب الآلي.

وعليه فإن هذا النوع من التوقيع يحقق وظيفتين الأولى تتمثل في خدمة النقاط التوقيع من خلال القلم الإلكتروني والثانية في خدمة التحقق من صحة التوقيع عن طريق مقارنة التوقيع المخزن مع التوقيع المنشأ، غير أنه ما يعاب على هذا النوع من التوقيع الإلكتروني أنه يحتاج إلى جهاز حاسب آلي له مواصفات عالية تمكنه من التحقق بمطابقة التوقيع الذي التقط مع التوقيع المحفوظ بالذاكرة كما أنه يحتاج الى جهة توثيق إضافية.¹

5_ التوقيع بواسطة البطاقة الممغنطة والرقم السري.

تعتبر هذه الصورة من صور التوقيع الإلكتروني الأكثر شيوعا في مجال المعاملات البنكية، إذ تتطلب أن يكون لدى الشخص حاسب آلي أو أن يتصل جهازه بشبكة الأنترنت، لذا فإنها تستخدم بهدف قيام العميل بسحب المبالغ النقدية، والتي تحدد بمبلغ معين، عن طريق أجهزة الصراف الآلي، أو بهدف سداد ثمن السلع والخدمات للمحل التجاري بإدخال البطاقة في جهاز مخصص لهذا الغرض وتخفيف الضغط عليها، إذ بدلا من الذهاب العميل الى البنك لسحب المبالغ النقدية فإنه يقوم بهذه العملية عن طريق الصراف الآلي باتباع إجراءات معينة تتم الاتفاق عليها بينه وبين الجهة المصدرة للبطاقة.

يتم ذلك عندما يقوم العميل بإدخال البطاقة في الجهاز الذي يتعرف على البطاقة ثم يطلب منه أن يقوم بإدخال الرقم السري الخاص ليتأكد من أن حامل البطاقة هو الشخص المخول لدخوله الى الحساب البنكي وبالتالي يسمح له بالقيام بما يريد من عمليات سحب وإيداع وغيرها من العمليات.

¹ نادية ضريفي، سماح مقران، التوقيع الإلكتروني ودوره في عصرة الإدارة العمومية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020، ص 109.

إن دقة هذا النظام تكمن في أنه يشتمل على رقم سري متميز بصاحبه، وبالتالي لو عثر على البطاقة فلا يستطيع أي شخص استخدامها ما لم يكن على علم بالرقم السري، وهذا نادرا ما يحدث إلا بإهمال شديد من قبل حامل البطاقة الذي يمكنه تفادي ذلك عن طريق مخاطبة البنك بوقف العمل بهذه البطاقة.¹

بيد أن هذه الطريقة لا تخلو من عيوب، لذلك كانت موضع انتقاد، خاصة إذا حدث وهو فرض نادر، ولكنه قائم_ أن شخصا حصل_ بطريقة ما_ على البطاقة الممغنطة والرقم السري الخاص بصاحبها، وأجرى عمليات سحب أو شراء قبل أن يتنبه صاحب البطاقة لفقدائها، فلا مناص من خصم هذه المبالغ من حساب العميل صاحب البطاقة، وفي هذه الفروض فإن التوقيع الإلكتروني لا يفيد في تحديد الشخص القائم بالعملية، ولكنه يفيد فقط في تحديد الشخص الذي يتحمل نتائجها. أضف الى ذلك أن هذا النوع من التوقيع لا يتم إلحاقه بأي محرر كتابي، وإنما يتم تسجيله في وثائق البنك منفصلا عن أي وثيقة تعاقدية وذلك فإن أثره في الإثبات يقتصر على الحالات التي يوجد فيها بين الطرفين علاقة تعاقدية مسبقة واتفاق بشأن ما يثور بسببها من منازعات.²

الفرع الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في محاربة الفساد الإداري.

إن اللجوء الى تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني يتم معه بعث الثقة ومستوى الأمن والخصوصية بالبنية للمتعاملين على شبكة الأنترنت وشبكة الحاسوب الآلي الداخلية للمؤسسات وكذا التوقيع الإلكتروني يتميز بالاستقلال والوحدانية بحيث يستحيل أن يمتلك شخصان ذات التوقيع الرقمي الواحد، كذلك فإن التوقيع الإلكتروني يستطيع أن يأمن القدر ذاته من الثقة والأمان التي يؤمنها التوقيع اليدوي، إذ أن التوقيع الإلكتروني يوفر إمكانية انجاز المعاملات بسرعة كبرى تفوق متطلبات التوقيع اليدوي وبذلك يكون التوقيع الإلكتروني يساهم في الحد من ظاهرة التزوير إن لم نقل مستحيلا أن تزور التوقيعات الإلكترونية، فهي تعتمد على رسوم ومخطوطات مشفرة.³

¹ نادية ضريفي، سماح مقران، مرجع سابق، ص 110/109.

² عبد الحميد ثروت، التوقيع الإلكتروني: ماهيته، مخاطره، وكيفية مواجهتها مدى حجبيته في الإثبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 60/59.

³ أمينة بجاوي، سارة وشن، مسؤولية الدولة عن المرفق العام الإلكتروني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2021/2022، ص 89.

بعدما كانت الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الإدارة تكسب الحجية الرسمية عن طريق التوقيع التقليدي عليها من طرف المدير أو الموظف المخول له ذلك قانونا بحيث تكون الأعمال والتصرفات الإدارية قابلة للتلاعب فيها وتعبيرها من قبل الموظفين داخل الإدارة بسهولة كبيرة فيصعب على المسؤولين اكتشاف ذلك وبالتالي هذا الأمر ساعد على انتشار الرشوة وتزوير الوثائق الإدارية.

فبمخرج الإدارة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية المعتمدة على تقنيات المعلومات والاتصالات وبهذا أعطى التوقيع الإلكتروني للمتعاملين مع الإدارة ثقة وأمان وضمان، وبذلك يقلل الفساد الإداري.

كما يمكن عن طريق التوقيع الإلكتروني تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونيا وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها.¹

فالتوقيع الإلكتروني يعتبر من أحد وأهم أساليب الإدارة الإلكترونية في أداء خدماتها الإدارية نظرا لما يحققه من الأمان والثقة بين المتعاملين إلكترونيا خاصة عندما يكون دليلا قاطعا على تحديد هوية الموقع، ويحقق التقارب ما بين القانون والتكنولوجيا حيث يعزز الأمان للمعاملات الإدارية القائمة على وسائل إلكترونية، مما يسهل عمل الإدارة الإلكترونية، فهو يعد من بين أهم الوسائل التقنية التي تتناسب مع طبيعة العمل الإداري الإلكتروني، ويتمتع بحجية كاملة في الإثبات وهذا ما أجمعت عليه تشريعات الدول، حيث يمكن للقاضي أن يستبدل به لحل النزاع الإلكتروني المفروض عليه.

تحتاج الإدارة الإلكترونية العامة آليات قانونية وتقنية لتدعيم وحماية عملها والمتعاملين معها، مما يستدعي تدخل سريع من الهيئات التشريعية التي تأمنها بتنظيم التوقيع الإلكتروني، كآلية لحماية المعلومات وذلك بالتأكد من هوية مصدر المعلومات القرار أو العقد، حيث أنها تعتبر من أهم الطرق لضمان الوثائق المرسلة يجعل مستقبل الوثيقة مطمئن من طرف الذي أرسلها له، وضرورة ضمان الأمن والحماية لهذه الآلية أساسية في المنظومة التشريعية من خلال التشفير الإلكتروني وتوفير حماية قانونية للمعطيات الشخصية.

يكن دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري من خلال مميزاته وخصائصه نذكر منها:

¹ شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، مرجع سابق، ص156.

_ يتكون التوقيع الإلكتروني من عناصر منفردة وسمات خاصة بالموقع تتخذ شكل أرقام أو حروف أو إشارات أو غيرها.

_ التوقيع الإلكتروني يتصل برسالة إلكترونية وهي عبارة عن معلومات يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسيلة إلكترونية.

_ أنه يحدد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر ولا يحقق أغراض وظائف التوقيع التقليدي متى كان صحيحا وأمكن إثبات نسبته إلى موقعه.

_ التوقيع الإلكتروني ساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات تزوير التوقيعات.

_ لا يسمح التوقيع الإلكتروني بإبرام صفقات عن بعد ودون حضور المتعاقدين وهو بذلك يساعد تنمية وضمان التجارة الإلكترونية.

_ يحقق الأمان والخصوصية بالنسبة للمتعاملين والسرية في ذهنية الموقع من خلال إمكانية تحديد هوية الموقع ومن ثم حماية المؤسسات من عمليات تزوير التوقيعات.

بناء على ما تم ذكره فإن الرقمنة كنمط إداري حديث تمثل مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات الإلكترونية والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة، وتنطلق من الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة والمعدات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقدم حولا للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي.

كذلك تلعب الرقمنة دورا مهما في الحد من مشاكل الإدارة التقليدية التي تتولد عنها العديد من جرائم الفساد الإداري وتضييق الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية، وذلك عن طريق الاعتماد على الأساليب الإلكترونية الحديثة كحماية البيانات والمعلومات ومختلف التصرفات الإدارية، وتطبيق الرقابة الإلكترونية داخل الإدارة لتبديل الصورة السلبية للإدارة التقليدية، وكذا استخدام التوقيع الإلكتروني واعتباره وسيلة مهمة في الإثبات.

المبحث الثاني: آفاق التحول الرقمي في تعزيز مكافحة الفساد الإداري.

إن الهدف الأساسي لتطبيق التحول الرقمي يكمن في تطوير وتحسين أساليب الإدارة وكل ما يتعلق بنشاطاتها وهذا بغية ضمان الحصول على نتائج أكثر فعالية والمساهمة في الارتقاء بأدائها، وبالرغم من الفوائد الهائلة التي تقدمها الرقمنة في تسريع العمليات وتحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة ومعقدة يهدف هذا المبحث الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الرقمنة والحلول المقترحة (المطلب الأول) وإبراز التوجهات المستقبلية للرقمنة في مكافحة الفساد الإداري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة والحلول المقترحة.

على الرغم من الحاجة الملحة في المجتمعات التي تعمم التطبيقات التقنية على دوائرها الى خوض هذه التجربة، إلا أن المشروع الحضاري قد يعترضه عدد من المعوقات، هذا ما سيتم تناوله في (الفرع الأول) والحلول المقترحة لذلك (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة.

تتعرض الإدارة الرقمية الى تحديات مختلفة ومتعددة على مختلف الأصعدة: الإدارية، البشرية، المالية، التقنية، التشريعية والأمنية. إن هذه التحديات تحد من فرص التطبيق أو تعطل تطبيق المشروع، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- 1_ عدم الاستقرار السياسي: يمكن أن يؤدي التخبط السياسي الى مقاطعة مبادرة الإدارة الإلكترونية وفي بعض الأحيان تبديل وجهتها ويشكل هذا العنصر خطرا كبيرا على مشروع الإدارة الإلكترونية.
- 2_ قلة توافر الموارد اللازمة لتمويل مبادرة الإدارة الإلكترونية وخاصة في حال تدني العائدات المالية للدولة.
- 3_ التأخير المتعمد أو غير المتعمد في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب، والذي يشكل أساسا لأي عملية تنفيذ للإدارة الإلكترونية.

4_ الكوارث الوطنية الناجمة عن نزاع داخلي والتي يمكنها أن تعطل البنية التحتية لفترة من الزمن، مما من شأنه أن يعيق تنفيذ استراتيجية الإدارة الإلكترونية.¹

5_ مقاومة التغيير من قبل الموظفين الذين يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات الإدارية.

6_ ضعف استعداد المجتمع لتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية والاتصال السريع بالبنية التحتية المعلوماتية الوطنية عبر الأنترنت، نظرا للأزمات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة إذا كانت هذه العملية مادية.

7_ نقص في القدرات المحلية على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو دعم غير كاف من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية الى تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية.²

كما يمكن استعراض تحديات التحول الرقمي كما يلي:

أولاً: التحديات الإدارية والقانونية.

المجال القانوني محافظ بطبيعته وهو ما ينعكس في التبني البطيء لتقنيات جديدة هناك عدة أسباب لهذا التردد.

2_ أنظمة الإدارة القديمة:

تستخدم العديد من الإدارات القانونية أنظمة وأدوات لم تتطور منذ عدة سنوات، هذه التقنيات القديمة تجعل أي محاولة للتحديث أكثر تعقيدا وتكلفة.

3_ الالتزام بإتقان الانسان للمعرفة:

¹ جيلالي بوزكري، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال والتسويق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2016، ص 126/127.

² مرجع نفسه، ص 127.

لطالما استندت الثقافة القانونية الى التحليل والتفكير والتفسير البشري، هذا البحث عن الدقة والنزاهة الفكرية، المتجذر في أسس القانون ذاتها، يجعل التكنولوجيا ينظر إليها على أنها لا يمكن التوفيق بينها وبين متطلبات المهنة.

_ تصور التكنولوجيا كمصدر لعدم اليقين.

نحن نعلم ذلك الامتثال ضروري في المسائل القانونية فأدنى خطأ يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، في حين يتم تعريف القانون من خلال البحث عن الاستقرار، ينظر الى تكنولوجيا على أنها مصدر للتغيير المستمر، إن حالة عدم اليقين هذه المتأصلة في التطور السريع للأدوات الرقمية تزعزع استقرار المهنيين القانونيين الذين يشكون في استدامة الحلول وموثوقيتها، من هذا المنظور يمثل كل ابتكار تكنولوجي تحدياً، هل هو مؤقت أو مستدام؟ تتناقض هذه البيئة غير المستقرة مع صلابة القوانين، مما يغذي عدم الثقة في مواجهة الحلول التي ينظر إليها على أنها مؤقتة.¹

_ نقص الموارد والميزانية:

على الرغم من أن التحول الرقمي يمثل أولوية استراتيجية في العديد من المجالات، إلا أن القطاع القانوني غالباً ما يضل يعاني من نقص التمويل عندما يتعلق الأمر بالابتكار التكنولوجي، هذا الوضع يحد من الوصول الى الأدوات الحديثة ويعيق اعتماد الحلول التخريبية.

_ التدريب والمهارات.

المحامون مدربون بشكل سيء في التقنيات الرقمية، بدون معرفة شاملة بالأدوات المتاحة تخاطر الإدارات القانونية بالتقليل من تأثير الحلول الرقمية على حياتها اليومية.²

ثانياً: التحديات التشريعية والسياسية.

¹ هناء فغلول، دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، التخصص قانون قضائي، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2024/2023، ص73/72.

² هناء فغلول، مرجع سابق، ص74/73.

1_ غياب الإدارة السياسية الفاعلة في الدول النامية والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الأجهزة الحكومية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

2_ غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي وتتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته.

3_ عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد التعامل الإلكتروني مثل غياب تشريعات تحرم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.¹

ثالثا: التحديات التقنية.

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة وكان لها دور إيجابي على شعوبها. فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إدارتها ومؤسساتها، وبالمقابل يلاحظ على الدول النامية أنها لم تستطع الاستفادة من إمكانيات التقنية، وذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائقا في سبيل أي تقدم في المجال المعلوماتي من أهمها ضعف مستوى البنية التحتية للاتصالات والمعلومات.

فعملية التحول الإلكتروني تأخذ بعدين أساسيين، الأول يتعلق بنقل الأنشطة والعمليات الداخلية للمنظمة الى أنشطة وعمليات تنفيذها إلكترونيا وعبر وسائل إلكترونية، والبعد الثاني يتضمن إدارة تدفقات العمل إلكترونيا مع الزبائن والمستفيدين.

ومن بين المعوقات التقنية يذكر ضعف البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إضافة لعدم مواكبة أجهزة وتقنيات العمل للتطورات التقنية التي من شأنها أن تسهل من تطبيق هذا الأسلوب، فضلا عن ضعف فاعلية قاعدة المعلومات لتقديم الخدمات الرقمية بكفاءة عالية وكذا الصعوبة في تحويل الوثائق والملفات الورقية الى وثائق إلكترونية.

¹ مريم ساسي، الإدارة الإلكترونية_ دراسة مقارنة_ مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016/2015، ص54.

وإجمالاً يمكن القول أنه من بين أهم المعوقات التقنية ضعف البنية التحتية لشبكات الأنترنت وكذا ضعف التدفق سواء على مستوى الإدارات أو المتعاملين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام، فضلاً عن التذبذب في تزويد المواطنين بهذه الخدمة التي أصبحت ضرورية جداً، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في نطاق عدم الثقة بين المواطنين والدولة بالنظر إلى كون أنه هذه الخدمة لم تصبح من الكماليات بل أصبحت تشكل جزءاً من حياة المواطنين ووسيلة عمل لدى العديد من الأشخاص، فضلاً عن كونها تتدخل في نطاقات حيوية لعل أهمها في هذا المقام الإدارة الإلكترونية وكذا التجارة الإلكترونية.¹

رابعاً: التحديات البشرية.

من بين التحديات التي أجمع عليها الباحثون ما يلي:

- _ قلة المعرفة بتكنولوجيا المعلومات في الجوانب الاجتماعية والتنظيمية.
- _ نقص دورات التكوين في مجال استخدام التقنيات الحديثة.
- _ يعبر بعض المسؤولون عن قلق متزايد بسبب التحولات والتغيرات التي يفرضها الواقع الجديد، حيث ينظرون إليها كتهديد لمكانتهم وسلطتهم.
- _ عدم تحفيز المديرين والموظفين بالحوافز المالية ونقص اختلاف معارفهم.
- _ نقص المعرفة بتقنيات الكمبيوتر.
- _ عدم الاطمئنان إلى سرية وأمان المعلومات والمعاملات الشخصية.²

خامساً: التحديات الأمنية.

¹ عبد الكريم تبون، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة سعيدة، المجلد 04، العدد 03، 2025، ص 79/78.

² أميرة جدواني، بديعة لادي، رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر _ آفاق وتحديات _، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 02، 2025، ص 133.

تعتبر المعوقات ذات الطبيعة الأمنية من أهم أبرز العناصر والعوامل التي تعيق تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية، ذلك أن أمن مسألة المتعاملين مع الإدارة وكذا أمن الملفات والمعاملات الإدارية ذات الأهمية البالغة كونها تتصل بالثقة العامة إما إيجاباً أو سلباً.

ولتوفير هذه الحماية لابد من توفر عناصر أساسية هي:

العنصر المادي من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

العنصر التقني باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.

العنصر البشري بالعمل على تنمية مهارات ورفع القدرات والخبرات لدى العاملين في هذا المجال.¹

سادساً: التحديات المالية.

تتمثل فيما يلي:

_ قلة الموارد المالية للمؤسسات المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.

_ قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية.

_ التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

_ تكلفة استخدام شبكة الأنترنت.

إضافة الى ذلك:

_ جمود الإدارات المالية في المؤسسات، حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة، مما يمنع صرف أي مبلغ لغير البنود التي تم وضعها مسبقاً.

¹ ريم خناقوي، إكرام ميهوبي، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، التخصص: القانون العام الاقتصادي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020/2023، ص32.

_ تواجه بعض الإدارات أزمة محدودية الموارد اللازمة لإتمام عمليات الصيانة لأجهزتها وشبكاتنا وغيرها من العمليات المكلفة سواء في استبدال قطع وأجهزة جديدة من القطع الداخلية لأجهزتها.

_ تقف تكلفة استخدام الشبكة العالمية للإنترنت عائقا أمام الأسر الفقيرة، مما يعيق إمكانية تواصل هذه الأسر مع الدوائر الإدارية.¹

الفرع الثاني: الحلول المقترحة.

لتحقيق انتقال فعال نحو الرقمنة، من الضروري العمل على رفع كفاءة العنصر البشري من خلال وضع خطط تدريبية واضحة تركز على التقنيات الحديثة، كما يجب إشراك القانونيين والتقنيين في صياغة القوانين المنظمة لهذا التحول الرقمي بما يضمن توافقها مع الواقع التقني، ويسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بالتكنولوجيا، ولضمان نجاح هذا المسار ينبغي تكثيف الجهود لنشر الثقافة التكنولوجية بين مختلف فئات المجتمع ومؤسسات الدولة. ضرورة تهيئة البنية التحتية الأساسية لنجاح الحكومة في أداء أعمالها ويتم ذلك من خلال توفير نظم اتصالات فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفقها من وإلى المصالح والدوائر الحكومية إلى جمهور المتعاملين من المواطنين ومنشآت الأعمال.²

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للرقمنة في مكافحة الفساد الإداري.

تعد الطفرة التكنولوجية والرقمية المتسارعة التي يمر بها العالم اليوم سيفا ذو حدين ففي الوقت الذي تسعى فيه لترسيخ الشفافية استغلت الشبكات الإجرامية هذا التقدم لتطوير أساليبها في الفساد الإداري عبر طرق معقدة وتقنية يصعب رصدها بالوسائل التقليدية. وأمام قصور هذه الوسائل الكلاسيكية عن مواكبة التحولات السريعة في نمط الجرائم المستحدثة، بات من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات الوقاية والمكافحة الوطنية والدولية.

¹ جيلالي بوزكري، مرجع سابق، ص 129/130.

² رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية قطاع العدالة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019، ص 82.

ولأجل التصدي بفعالية لهذه التحديات تبرز الحاجة الملحة لتبني تقنيات متبلورة تتناسب مع طبيعة العصر الرقمي، وهو ما يفرض علينا استشراف المستقبل من خلال التركيز على ركيزتين تقنيتين هما الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، مع ضرورة إحاطتهما بإطار تشريعي متكامل يجسد ميلاد يعرف بـ "قانون الرقمنة" وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى الذكاء الاصطناعي (الفرع الأول) وتقنية البلوك تشين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي.

يعد الذكاء الاصطناعي الواجهة الأكثر تطورا في المنظومة الرقمية المعاصرة، حيث يركز على محاكاة القدرات الذهنية البشرية لمعالجة البيانات الضخمة وكشف الثغرات الإدارية. وسنحاول من خلال هذا الفرع تسليط الضوء على ماهيته (أولا) خصائصه (ثانيا) وأهم أنواعه (ثالثا) وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه (رابعا).

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي.

1_ التعريف اللغوي.

ذكاء: (اسم) ذكاء مصدر ذكي.

ذكي: (فعل) ذكي يذكي، مصدر ذكاء.

ذكاء الانسان: قدرته على الفهم والاستنتاج والتحليل والتميز بقوة فطرته وذكاء خاطره.

اصطناعي: اسم منسوب الى اصطناع.

ما كان مصنوعا غير طبيعي حرير/ ورد اصطناعي.

ذكاء اصطناعي: قدرة آلة أو جهاز على أداء بعض الأنشطة التي تحتاج الى ذكاء مثل الاستدلال الفعلي والاصطلاح الذاتي.

2_ التعريف الاصطلاحي.

مجموعة الجهود المبذولة لتطوير المعلومات المحوسبة بطريقة تستطيع أن تتصرف فيها وتفكر بأسلوب مماثل للبشر، هذه النظم تستطيع أن تتعلم اللغات الطبيعية، وإنجاز مهام فعلية بتنسيق متكامل، أو استخدام صور وأشكال إدراكية لترشيد السلوك المادي، كما تستطيع في نفس الوقت خزن الخبرات والمعارف الإنسانية المتركمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات.¹

3_ التعريف القانوني للذكاء الاصطناعي.

التشريع الأمريكي عرف الذكاء الاصطناعي في قانون لجنة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي بأنه: " نظام اصطناعي يؤدي المهام في ظل ظروف متفاوتة وغير متوقعة دون إشراف بشري كبير أو يمكنه التعلم من التجربة وتحسين الأداء عند تعرضه لمجموعات البيانات نظام اصطناعي يتم تطويره في برامج الكمبيوتر، أو الأجهزة المادية أو أي سياق آخر يحل المهام التي تتطلب شبيهة بالبشر لكل استقبال أو إدراك، أو تخطيط أو تعلم أو اتصال أو فعل جسدي نظام مصطنع للتفكير أو التصرف كإنسان بما في ذلك البنى المعرفية والشبكات العصبية مجموعة من التقنيات، بما في ذلك التعلم الآلي المصممة لتقريب مهمة معرفية نظام مصطنع مصمم للعمل بشكل أصلي، بما في ذلك وكيل برمجيات ذكي أو روبوت مجلد يحقق الأهداف باستخدام الإدراك والتخطيط والاستدلال والتعامل والتواصل واتخاذ القرار أما المشرع الجزائري فقد قام بتنظيم المعاملات الإلكترونية، حيث قام بتعريف التجارة الإلكترونية في المادة رقم 6 من القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية: "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية"، حيث سمح المشرع بإبرام العقود بالوسائل الإلكترونية لكن لم يشر تماما الى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على عكس بعض التشريعات كالتشريع الإماراتي.²

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي.

¹ رشيد هاشمي، عبد الوهاب ملياني، الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد 14، العدد 02، جوان 2024، 50/49.

² هالة بن مارس، مايا مخانشة، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الصفقات العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول شهادة ماستر _مشروع مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2024/2023، ص12/11.

يقوم الذكاء الاصطناعي على أساس صنع آلات ذكية تتصرف كما يتصرف الإنسان، كما يستخدم أسلوباً مقارناً للأسلوب البشري في كل المشكلات، ويتسم الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص منها: (النجار، 2010، ص169/170)

- استخدام الذكاء في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومات الكاملة.
- القدرة على التفكير والإدراك.
- القدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها.
- إمكانية التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة.
- استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.
- القدرة على استخدام التجربة والخطأ لاكتشاف الأمور المختلفة.
- الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.
- التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.
- التعامل مع المواقف الغامضة في غياب المعلومات.
- القدرة على تمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروضة.
- تقديم المعلومات لإسناد القرارات الإدارية.

وقد أضاف عثمان حسين وعادل أحمد بأن من أهم خصائص تطبيقات الذكاء الاصطناعي أنها تعمل بمستوى علمي واستشاري ثابت دون تذبذب يتطلب بنائها تمثيل كميات هائلة من المعارف الخاصة بمجال معين، تعالج البيانات الرمزية غير الرقمية من خلال عمليات التحليل والمقارنة المنطقية، تهدف لمحاكاة الإنسان فكراً وأسلوباً، وتهتم بإثارة أفكار جديدة تؤدي إلى الابتكار... الخ لمختار محمود، 2020، ص185.¹

ثالثاً: أنواع الذكاء الاصطناعي

¹ يونس مسعودي، واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة الرياضية: دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة لولاية برج بوعريش، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدبير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2023، ص24/25.

يوجد عدة أنواع من الذكاء الاصطناعي وفقا للمجالات التي يستخدمون فيها والأساليب التي يعتمدونها يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل في الذكاء الاصطناعي الضعيف الذكاء الاصطناعي وفقا للمجالات التي يستخدمون فيها والأساليب التي يعتمدونها يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل في الذكاء الاصطناعي الضعيف، الذكاء الاصطناعي القوي، الذكاء الاصطناعي الخارق.

1_ الذكاء الاصطناعي الضعيف weakai.

يسمى كذلك بالآلات التفاعلية هو أبسط أنواع الذكاء الاصطناعي تتم برمجته للقيام بمهمة محددة أو مجموعة محددة من المهام في بيئة محددة، مثل الروبوت ديب بلو المصمم من طرف شركة أي بي أم الذي هزم جاري كاساروف بطل العالم في الشطرنج.

2_ الذكاء الاصطناعي القوي strong ai

يسمى كذلك بالذاكرة المحدودة، يتميز بالقدرة على التفكير والتعلم وحل المشكلات بطريقة تشبه البشر عن طريق تخزين المعلومات والبيانات أو التوقعات السابقة واستخدام في القيام بتنبؤات أفضل مستقبلا، مثل السيارات الذاتية القيادة التي تخزن مختلف البيانات المتعلقة لحالة الطرق والسيارات الأخرى في الطريق...الخ.

3_ الذكاء الاصطناعي الخارق.

وهي نماذج لا تزال سوى فكرة نظرية أو مشروع تحت التجربة، يمكن تمييزها إلى نمطين، النمط الأول يسمى الوعي الذاتي والذي يحاول فهم الأفكار البشرية والانفعالات التي تؤثر على سلوك البشر، أما النمط الثاني يسمى نظرية العقل وهو المرحلة المقبلة من أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتم العمل عليها حاليا العلماء من أجل ابتكارها وتطويرها وفي هذا النمط ستتمكن الآلة من التنبؤ بمشاعر الآخرين ومواقفهم والتفاعل معها.¹

رابعا: تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه.

¹ رشيدة هاشمي، عبد الوهاب ملياني، مرجع سابق، ص 51/52.

إن الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبح أمراً ضروريا لتعزيز الآليات التقليدية المتبعة في مكافحة الفساد الإداري وتفعيلها من أجل منع انتشار الفساد وإزالة الأسباب المؤدية لارتكابه خاصة في كون هذه الآليات ذات فعالية نسبية خاصة في مجال الصفقات العمومية، لذا سننتقل الى كيفية استغلال الذكاء الاصطناعي في الحد من الفساد الإداري.

1_ في عملية التوظيف: تلعب أنظمة الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تنظيم عمليات التوظيف داخل الإدارات العمومية، حيث تقوم بفرز طلبات الترشح للوظائف أو الترقيات من خلال مقارنة البيانات المدخلة على المنصات الرقمية المعتمدة من الجهات المختصة بالمؤهلات العلمية والخبرات المهنية للمترشحين مع مراعاة الضوابط القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وتعزز هذه التقنية مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من خلال اعتماد معايير الجدارة والكفاءة في اختيار الأنسب لغل المناصب العمومية، مما يضمن الحياد والشفافية في عملية التوظيف.

2_ في تسير المرفق العام يعد ادماج الذكاء الاصطناعي في تسير القطاع العام وسيلة فعالة لتحسين أداء المرافق العمومية إذ يساهم في تطوير جودة الخدمات العمومية من خلال تسريع الإجراءات وتبسيطها وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة في تقديم الخدمة مما ينعكس إيجاباً على رضا المواطن، حيث يؤدي الاعتماد على المنصات الإلكترونية المزودة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تقلص فرص الفساد الإداري، كالرشوة أو التلاعب، ويساهم في تكريس الشفافية والثقة في الإدارة، من خلال تقليص دور التدخل البشري في سير المعاملات الإدارية.

3_ في مجال الصفقات العمومية: إن التوجه نحو الرقمنة في الصفقات العمومية من خلال اعتماد نظام تعاقد إلكتروني متكامل مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في تسير الطلب العمومي. إذ يساهم هذا التحول في تجاوز الطابع الورقي التقليدي ويقلل من التدخل البشري في مراحل إبرام الصفقات مما يعزز من فعالية الرقابة الإدارية، ويحد من الثغرات التي كانت تستغل في السابق للإخلال بقواعد الشفافية والنزاهة.¹

الفرع الثاني: تقنية البلوك تشين.

¹ إلهام قويطن، رندة فصيح، مرجع سابق، ص 81.

تعد تقنية البلوك تشين ثورة ف عالم النزاهة الرقمية، بفضل قدرتها الفائقة على توفير سجلات غير قابلة للتعديل ضمن شفافية مطلقة في التعاملات الإدارية فسننتطرق في هذا الفرع إلى تعريف تقنية البلوك تشين (أولا) وخصائصها (ثانيا) وقدرتها على مكافحة الفساد (ثالثا).

أولا: تعريف تقنية البلوك تشين.

يمكن تعريفها على أنها شبكة معلومات تحتوي على مجموعة من الأجهزة أو العقد وكل جهاز فيها يمثل قاعدة بيانات ودفتر أستاذ حيث يحفظ جميع المعاملات التي تتم داخل الشبكة وكل معاملة تتم بين جهازين تخضع للتحقق منها والتأكد على صحتها من قبل باقي أجهزة الشبكة.

وتعد كذلك بمثابة السجل الذي يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول والمصاريف وما شابه، أي سجل المحاسبة العام في القطاع المالي، فهي تختصر قاعدة بيانات موحدة توثق للأطراف سلامة الإجراءات فيما بينهم.¹

ظهرت هذه التقنية لأول مرة عام 2008.

حيث تم إنشاؤها على يد الياباني ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto، وظهرت كجزء من عملية البيتكوين الرقمية، بحيث أن ساتوشي ناكاموتو قام بإرسال دراسة تقييمية إلى البريد الإلكتروني بقائمة من المعروفين باهتمامهم بالعملات المشفرة.

حيث أن دراسة ساتوشي ناكاموتو تضمنت مجموعة المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها كل من عملة البيتكوين والطريقة التي تعتمد عليها أي تقنية البلوك تشين.²

أما التعريف الاصطلاحي لتقنية البلوك تشين.

هي عبارة عن منصة تسمح للأشخاص بإجراء معاملات متنوعة دون الحاجة إلى محكم مركزي أو موثوق به.

¹ خالد تنه، سعاد بوزيدي، إبراهيم بن داود، تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الثاني، جوان 2022، ص984.

² عبير خليل، نوال علواني، دور تقنية البلوك تشين في التعاملات التجارية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، 2022/2023، ص3.

وترجع تسمية البلوك تشين بهذا الاسم الى طريقة تسجيل المعاملات وحفظها وكذا طبيعة عملها في المكان الذي يتم فيه جمع الكتل والمعاملات وكل جهاز في الشبكة يمتلك نسخة منها، وخاصية التوزيع تأتي من النسخ الموزعة في عدة أجهزة، فهي تسجل كل معاملة تحدث داخل الشبكة في كتلة وترتبط الكتل مع بعضها البعض.¹

ثانيا: خصائص تقنية البلوك تشين.

تتميز البلوك تشين بمجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:

1_ اللامركزية décentralisation:

على النقيض من النظام التقليدي الذي يستند في معاملاته على المركزية التي تحتاج إلى تدخل طرف ثالث من أجل التأكيد على مدى مصداقية المعاملة مما يؤدي إلى تحمل تكاليف وضغوطات على خوادم المركزية.

2_ الثبات persistency :

من خلال هذه الخاصية يمكن التحقق من صحة المعاملات بسرعة حيث أنه يتم قبول المعاملات الصالحة ورفض المعاملات غير الصالحة وكشفها فورا.

3_ عدم الكشف عن الهوية (السرية) anonymité:

يمكن لكل مستخدم التفاعل مع البلوك تشين عن طريق عنوان يتم إنشائه (المفتاح العام) والذي لا يكشف الهوية الحقيقية للمستخدم.

4_ الشفافية والثقة.

على غرار السجلات الحالية التي لا تعتمد مبدأ الإفصاح عن المعاملات مما جعل الثقة فيها محل جدل، كرسست تقنية البلوك تشين مستوى الشفافية والثقة لأن جميع لمعاملات تكون متاحة أمام الجميع وأي تعديل أو تحديث يكون متاح.

¹ عبير خليل، نوال علواني، مرجع سابق، ص10.

5_ أمن المعاملات.

تتسم البيانات في هذه التقنية بالثبات وعدم التغيير لأن هذه البيانات تلحق بكتلة في السلسلة مما ينتج إمكانية إتباعها ومعرفة تاريخها وهذا سهل عملية التدقيق مما يجعل عملية العبث بالسجلات مستحيلة.¹

ثالثا: قدرة تقنية البلوك تشين على مكافحة الفساد.

يعتبر تقنية البلوك تشين نظام فعال لمحاربة الفساد باعتباره آلية عابرة للحدود، من خلال خاصية اللامركزية وتشفير المعلومات مما يضمن شفافية المعلومات وتكاملها، فهو قاعدة بيانات مشتركة بين جميع الأطراف الموثوقة، ومن أبرز صور مكافحة الفساد بنظام DLT نلخص ما يلي:

1_ إلغاء الوساطة:

يوفر block chain مستوى غير مسبوق من النزاهة والأمان والموثوقية للمعلومات التي يديرها فهو يلغي الحاجة الى الوسطاء ويقلل من خطر التقدير التعسفي، مما يسد فجوة الفساد الإداري الذي يعتمد استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص ما أو مجموعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي، وتعد الرشوة من أبرز الأشكال الصريح لجرائم الفساد الإداري من خلال إلغاء دور الوسيط بالإمكان القضاء على ظاهرة الرشوة والمحسوبية والمحاباة وغيرها من مظاهر الفساد الإداري التي تشكل حاجزا أمام جودة الأداء وفعالية الخدمة المقدمة.

2_ القضاء على تعقيدات الإجراءات البيروقراطية:

تعتبر البيروقراطية المفرطة مشكلة أساسية للعديد من الحكومات والمؤسسات الحكومية، وهي تشير إلى إجراءات تعوزها الكفاءة في التعامل مع المهام المختلفة والتي تتطوي على عدد لا حصر له من الوسطاء والكثير من تبديد الطاقة. بوسعه كذلك تغيير هذه الإجراءات بمساعدة العقود الذكية التي من شأنها إكمال العمليات وخفض عدد الوسطاء بطريقة ستقضي إلى توافر المال على خزينة الدولة كما أنها توفر الجهد والمال والوقت لكل المشاركين والأطراف.²

¹ خالد تنّة، سعاد بوزيدي، براهيم بن داود، مرجع سابق، ص984/985.

² عبد العزيز عقاقبة، سعيدة بلهادي، الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد، "نظام سلسلة الكتل الموزعة بلوك تشين" أنموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد 03، جوان 2021، ص982/983.

3_ نزاهة التصويت وشفافية العمليات الانتخابية من خلال الهوية الرقمية.

تشهد المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد بدرجات مرتفعة تحديات كبيرة على مستوى نزاهة العمليات الانتخابية، حيث تكون ممارسات التصويت عرضة للتلاعب والاحتيال، مما يضعف الثقة الشعبية ويقوي أسس الديمقراطية الانتخابية. وفي هذا السياق تسعى العديد من المبادرات الى توظيف تقنية البلوك تشين، بهدف تطوير أنظمة تصويت إلكترونية أكثر أماناً وشفافية على سبيل المثال يقترح مشروع "my vota follow" نموذجاً يعتمد على كشك رقمي يثبت الناخبون، حيث يقدمون بيانات هويتهم للتحقق منها ومقارنتها بسجلات الناخبين، ثم يتمكنون بأصواتهم بطريقة تضمن سرية الهوية من خلال آليات متقدمة ويخرج هذا النموذج ضمن ما يعرف بمفهوم "الهوية الرقمية" أو "إدارة الهوية الرقمية (Identity digital)" وهو إطار يعني بتحديد هوية الأفراد باستخدام معلومات رقمية محفوظة ضمن قواعد بيانات وتتضمن هذه المعلومات صفات ثابتة مثل: الأصل العرقي، الجنس، تاريخ الميلاد، أو البصمات البيومترية، إلى جانب سمات متغيرة مثل العمر، الوظيفة أو العنوان والتي تعرف بالمعرفات الديناميكية.¹

4_ العقود الذكية:

بالإضافة الى إرسال واستقبال العملة الرقمية وسرعة وسهولة وبطريقة المركزية ساهمت تقنية سلسلة الكتل أيضاً في إيجاد حل لعقد الاتفاقيات وإبرام العقود بين المتعاملين من دون إشراك البنوك أو المحاكم عبر إنشاء ما يسمى "بالعقود الذكية" التي تعد نوعاً من التطبيقات التي تستخدم الشبكة اللامركزية، والفكرة الكامنة في العقود الذكية هو أن البرامج تستطيع إكمال التعاقدات، حيث تمكن من تنفيذ وأداء ورصد الوعود التعاقدية بدون تدخل الإنسان ما يساهم في تخفيض تكاليف التجارة والتقليل من الأخطاء الرقمية digital Currency أو العملة الإلكترونية E_money تحفيزاً جديداً كرأس مال لدعم أهداف التنمية المستدامة كلفة جديدة من المال تقدم طرقاً جديدة تماماً لتمويل الابتكارات والمشاريع المبتدئة كسوق دخل مؤخر (91 مليار أمريكي في ماي 2017) نجد مثلاً في الدانمارك استطاعت بناء بنية تحتية تسمح

¹ إلهام بن قويتن، رندة فصيح، مرجع سابق، ص 85/86.

برأسمال التشفير، موجه لأهداف التنمية المستدامة من خلال خلق منصة للتمويل الجماعي لدعم الابتكارات الناشئة.¹

يأتي هذا المبحث ليتوج دراستنا من خلال استشراف مستقبل الإدارة العامة في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة، حيث ركزنا في محطته الأولى على تشخيص دقيق للواقع، مبرزين أهم التحديات التي تعترض مسار الرقمنة، والتي تتأرجح بين عقبات مالية وتقنية ترتبط بالبنية التحتية، وصولاً إلى التحديات التشريعية والأمنية التي تفرضها مخاطر القضاء السيبراني، وبناءاً عليه اقترحنا مجموعة من الحلول التي نراه جوهرية للانتقال نحو "الإدارة الرقمية النزيهة" وعلى رأسها الاستثمار في العنصر البشري، وتحديث المنظومة القانونية لتواكب الطفرة التقنية مع ضرورة تهيئة بيئة اتصالات مؤمنة تضمن تدفق البيانات وشفافيتها.

أما المحطة الثانية بحثنا في التوجيهات الحديثة التي تعد نقلة نوعية في استراتيجيات الوقاية من الفساد وتحديداً:

الذكاء الاصطناعي كآلية ذكية لمعالجة البيانات الضخمة، كشف الثغرات، والتنبؤ بمواطن الخلل الإداري بدقة وسرعة تفوق الجهد البشري.

تقنية البلوك تشين: باعتبارها نظاماً لا مركزياً يضمن شفافية المعاملات وعدم قابليتها للتزوير مما يساهم في إرساء الثقة الرقمية وتقليل التدخل البشري في الإجراءات الإدارية والمالية.

¹ عبد العزيز عقاقبة، سعيدة بلهادي، مرجع سابق، ص 985/986.

ملخص الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الرقمنة نظام إداري حديث يرتكز على عدة آليات مبتكرة والتي جاءت لتطوير وترقية العمل الإداري وأن تقضي على مختلف الانحرافات، حيث برهنت على فعاليتها داخل المؤسسات الإدارية وراء إرساء معالمها وأبدت دورها في تكريس الشفافية الإدارية ومنع كل أنواع الفساد الإداري وخلق نوع من العدالة الاجتماعية والنزاهة في العمل الإداري.

إن هذا الوضع الجديد رغم أنه يرتقي بالخدمات التي تقدمها المرافق الإدارية ويحقق الرفاه ويدعم الشفافية إلا أنه فرض على المؤسسات تحديات جديدة تحول دون تطبيقها وتحقيق هذا التحول. وبالمقابل فإنه يتضح أن التحول الرقمي يمثل خطوة ضرورية وأساسية نحو التطور، ورغم التحديات التي تعيق هذا المسار من ضعف البنية التحتية ومحدودية الكفاءات إلا أن التوجه الحكومي نحو تبني تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين يمكن أن يساهم في تجاوز هذه العقبات ومكافحة الفساد الإداري، هذا ما يؤكد على أنه لا يمكن تسيير القطاعات بنظام تقليدي تميزه الضبابية في وقت يشهد العالم ثورة هائلة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الدقيقة.

الختامة

نخلص من خلال هذه الدراسة أن الرقمنة تساهم بشكل جوهري في تطوير أساليب العمل الإداري وتحديث للمنظمات العمومية، مما يعزز من فعالية الأداء ويرسخ مبادئ الشفافية والحوكمة، ويظهر ذلك جليا في كون التحول الرقمي أداة قوية لمكافحة الفساد الإداري بمختلف مظاهره كالوساطة والرشوة والمحسوبية، من خلال تقليص التعاملات الورقية وتسهيل الإجراءات، وتعزيز إمكانية تتبع العمليات. إن هذا الانتقال من النمط البيروقراطي التقليدي الى النمط الرقمي المرن يضمن الاستجابة لاحتياجات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بكفاءة مالية. موفرا بذلك الوقت والجهد والتكلفة، وهو ما يجعل من الرقمنة مسارا ضروريا للحد من الانحرافات الوظيفية وتكريس قيم المساءلة والعدالة كركائز أساسية للإدارة العامة الرشيدة.

وفي الختام نؤكد على أن تطبيق الرقمنة ليست ضمانا للقضاء على الفساد الإداري كلية ولكنها قد تفتح مجالا آخر للفساد الرقمي أمام المسؤولين الفاسدين الذين يتقنون العمل بالتكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب توفير كل متطلبات الضرورية لتحقيق السرية والأمن المعلوماتي وأعلى درجات الرقابة الرقمية.

وبناء على ما نصت الدراسة في هذه المذكره نوصلنا الى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

أولا: النتائج.

- 1_ تعد الرقمنة ضرورة حتمية تفرضها التطورات التكنولوجية المتسارعة، وليست مجرد خيار ثانوي، حيث تهدف الى تحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة أدائها.
- 2_ يمثل الفساد الإداري عقبة رئيسية تضعف فعالية المرافق العمومية وتفقد المواطن الثقة في مؤسسات الدولة مما يستوجب تبني حلول تقنية للحد من هذه الظاهرة.
- 3_ تعتبر الرقمنة أداة فعالة لمكافحة الفساد الإداري من خلال تقليص الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن وتوفير قواعد بيانات مركزية تسمح بالتتبع والمراقبة الدقيقة.
- 4_ تساهم الخدمات الإلكترونية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها وهو ما يقلل من البيروقراطية التي تعد بيئة خصبة لانتشار الفساد الإداري.

خاتمة

5_ بينت الدراسة أن اعتماد آلية الرقابة الإلكترونية يعزز من تتبع العمليات الإدارية وكشف التجاوزات بشكل أسرع وأكثر دقة.

6_ أثبتت الدراسة أن تبني التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي يساهم بشكل مباشر في تسريع الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية من خلال إيجاد بيئة عمل رقمية موثوقة تحد من التدخلات البشرية التي قد تؤدي إلى ممارسات فساد.

7_ تفتح التكنولوجيا الناشئة (مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين) آفاقاً واعدة في الكشف عن الفساد وتحليل البيانات المشبوهة. وضمان عدم التلاعب بالمعلومات الإدارية.

ثانياً: الاقتراحات.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم أهم الاقتراحات منها:

1_ ضرورة الاهتمام بدعم تعميم الإدارة الإلكترونية في مختلف الجهات الحكومية للتقليل من مظاهر البيروقراطية التي تعطل مصالح المتعاملين مع الإدارة.

2_ تنظيم ندوات وطنية رقمية ودورا تشاورية تجمع مقترحات المواطنين والخبراء والمؤسسات حول أولويات التحول الرقمي.

3_ إنشاء منصة وطنية موحدة لمكافحة الفساد باسم المقترح مثل "صوت الشعب" تتيح تقديم الشكاوى سرية عن الفساد، متابعة حالة الشكاوى إلكترونياً، نشر تقارير دورية عن نتائج التحقيقات.

4_ العمل على زيادة الوعي والثقافة المعتمدة على البيانات في القطاع العام ومؤسسات الحكومة، وذلك لزيادة الثقة والشفافية لدى هذه المؤسسات، والعمل على مكافحة الأمية الرقمية وتدريب المواطنين على استعمال تكنولوجيا الإدارة الرقمية.

5_ إدخال نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات لتقليل التلاعب والتزوير وزيادة المشاركة، مع ضمان شفافية العمل عبر استخدام تقنيات التشفير والبلوك تشين.

6_ استحداث منصة وطنية موحدة للتصريح العلني بالامتلاكات تنشر من خلال التصريحات السنوية.

فهرس المحتويات

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: النصوص القانونية.

1_ الدستور الجزائري لسنة 2020.

2_ الأمر رقم 66_156، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 48، 1962.

3_ القانون رقم 04_18، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الموافق ل 13 ذي القعدة 1425، الجريدة الرسمية الصادرة في 26 ديسمبر 2004، العدد 83، 2004.

4_ القانون رقم 05_01 المتعلق بتبويض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المؤرخ 27 ذي الحجة 1425، الموافق لـ 06 فبراير 2005، الجريدة الرسمية الصادرة في 9 فبراير 2005، العدد 11، 2005.

5_ القانون 06_01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق ل 20 فبراير 2006، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006.

6_ القانون رقم 22_08، المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، مؤرخ في 4 شوال عام 1443، الموافق ل 5 مايو سنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32.

ثالثا: الكتب.

1_ عبد الحميد ثروت، التوقيع الإلكتروني: ماهيته، مخاطره، وكيفية مواجهتها مدى حجيته في الاثبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

2_ كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي: مفهومه، آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

3_ لبيد عماد وموازي بلال (إعداد وتنسيق)، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021.

4_ محمود صلاح الدين فهمي، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1414هـ، الموافق لـ 1994م.

5_ مسعودة صرياك، الأحكام العقابية والجزائية الخاصة بمكافحة الفساد في ظل القانون الجزائري، سلسلة رؤى علمية، رقم 85، منشورات الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة 1، فيفري 2024.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات.

أ_ أطروحات الدكتوراه.

1_ جمال بوزيان رحمان، الفساد الإداري وآثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

2_ جيلالي بوزكري، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2016.

3_ حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.

4_ حياة عبراوي، الفساد الإداري وآليات مكافحته، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2024/2025.

5_ رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية "قطاع العدالة نموذجاً"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

6_ عبد الباسط بن عبيد، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.

7_ عبد العالي غيشي، تقييم جودة خدمات الحكومة الالكترونية من منظور تسويقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

8_ يوسف رحمان، الأدلة الكتابية ذات القوة القانونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.

ب_ رسائل الماجستير:

1_ عماد علي سلامة الكساسبة، أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العامة في الأردن، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

ج_ مذكرات الماستر:

1_ أمينة بجاوي، سارة وشن، مسؤولية الدولة عن المرفق العام الإلكتروني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نسل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بو عرييج، 2022/2021.

2_ النذير حركات، الاثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري، مذكرة ماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

- 3_ بومدين بن سعيد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020.
- 4_ حمزة بوزوينة، الحوكمة وأثرها في محاربة الفساد الإداري في المؤسسات الصحية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير الهياكل الاستشفائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.
- 5_ حمزة نعمي، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2021/2020.
- 6_ ريم خنفاوي، إكرام ميهوبي، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، التخصص: القانون العام الاقتصادي، قسم الحقوق كلية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023/2020.
- 7_ سيف الدين بو خسارة، الإدارة بالشفافية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.
- 8_ سميرة حميدش، نوال لوديسي، الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2025/2024.
- 9_ سوسن طيبي، وردة مفتاح، الفساد الإداري في الجزائر، بحث في أسباب استشرائه وآليات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2024/2023.
- 10_ سحنون مشروب، مختار سلامي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/2020.

11_ شيماء حديبي، اسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019.

12_ صهيب دراج، عبد السلام قاسمي، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2025/2024.

13_ صباح شارف، مروى كشرود، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020/2019.

14_ طارق مخالفة، لؤي غمراني، الفساد الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2025/2024.

15_ عبد الفتاح بن زيطة، ناصري تقي الدين، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024/2023.

16_ عبير خليل، نوال علواني، دور تقنية البلوك تشين في التعاملات التجارية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، 2023/2022.

17_ عيشة طاهري، زبير بركاهم، دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجامعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، زيان عاشور، الجلفة، 2024/2023.

18_ كمال العيساوي، عبد الرحيم رحالي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر مهني في الحقوق، تخصص قانون الإعلام الآلي والأنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022/2021.

19_ لبنى بلحيمر، جهيئة لبرش، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2025/2024.

20_ لامية بن الشيخ، حليلة باري، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون الإعلام الآلي والإنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2023/2022.

21_ ميلود حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تطبيقات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2022/2021.

22_ منى يوسف، آسيا عجمي، الرقمنة كخيار لمكافحة الفساد الإداري وتكريس مبدأ الشفافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

23_ نور الدين برمان، محمد الأمين مرزق، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016.

24_ مريم ساسي، الإدارة الإلكترونية _دراسة مقارنة_ مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2016/2015.

25_ ناريمان قريده، نجلاء قاسمي، نور الهدى قحف، دور الإدارة الإلكترونية في وقاية ومكافحة الفساد الإداري، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022/2021.

26_ هشام بن داداي، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021.

27_ هالة بن مارس، مايا مخانشة، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الصفقات العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر _مشروع مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، 2024/2023.

28_ هناء فغلول، دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون قضائي، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2024/2023.

29_ يونس مسعودي، واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدراسة الرياضية، دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة لولاية برج بوعريرج، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدبير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2023/2022.

رابعاً: المقالات.

1_ الهاشمي مزهود، مصطفى رياحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة دفاتر إنسانية، مجلد 31، العدد 04، ديسمبر 2020.

2_ أميرة بلبل، حمزة عياش، الرقابة الإلكترونية للجماعات المحلية كوظيفة إدارية عصرية لحماية البيئة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 10، العدد 02، جوان 2024.

3_ أميرة جدواني، بديعة لادي، رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر_ آفاق وتحديات_ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 02، 2025.

4_ بدر الدين حيزوم مرغني، سليم قماري، الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد وأثرها على التشريع الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية الصادرة بالجزائر عن جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.

5_ حسام بن الصغير، دور الرقمنة في ترقية الاستثمار، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2024.

- 6_ خالد تنه، سعاد بوزيدي، إبراهيم بن داود، تقنية بلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الثاني، جوان 2022.
- 7_ رضوان دوداح، الفساد الإداري: مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، العدد 1.
- 8_ رشيدة بوبكر، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 04، ديسمبر 2016.
- 9_ رشيد هاشمي، عبد الوهاب ملياني، الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد 14، العدد 02، جوان 2024.
- 10_ سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 3، 2023.
- 11_ شافية جاب الله، واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحته، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، 2013.
- 12_ شريفة يوسف الزين، إشراف مناذ، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد 03، العدد 03، سبتمبر 2021.
- 13_ صليحة بن نملة، واقع الرقمنة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2025.
- 14_ عبد الرحمان مجدوب، فاطمة الزهراء رمضان، آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، 2023.
- 15_ عبد العزيز عقاقبة، سعيدة بلهادي، الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد " نظام سلسلة"، الكتل الموزعة بلوك تشين نموذجاً، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، جوان 2021.

- 16_ عبد الكريم تبون، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة سعيدة، المجلد 04، العدد 03، 2025.
- 17_ عبلة سقلي، محمد لمين دباغين، ظاهرة الفساد في المجتمع الإداري، دراسة في الأسباب وآليات مكافحته، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 01، جوان 2018.
- 18_ عزيز لحساني، وردية العربي، التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإثبات المعاملات الإدارية الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر 2024.
- 19_ فايزة لمرد موني، حيرة بن سويسي، الخدمات الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، المجلد 09، العدد 02، 2023.
- 20_ فتيحة حواس، التوقيع الإلكتروني (الخصوصيات والتطبيقات)، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر 1، المجلد 07، العدد 01.
- 21_ قمر النذير، مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة المسيلة، المجلد 7، العدد 1، 2020.
- 22_ لوبزة بوشخشوخة، عمار سيدي دريس، دور الرقمنة في تحسين العمل الإداري المدرسي، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 01، جوان 2025.
- 23_ محمد رقاب، لحسن مختاري، رقمنة قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023.
- 24_ نصيرة بركنو، الخدمات الحكومية الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد 04، 2017.
- 25_ نصيرة زايد، خديجة عاشور، تفعيل الرقمنة في الخدمة العمومية ودورها في تثمين الأداء الإداري، مجلة المفكر، المجلد الثامن، العدد الأول، 2024.

26_ نبيل مقدر، الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة جيلالي اليابس، المجلد العاشر، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2024.

27_ نادية بوراس، مبارك بوعشة، تحسين الخدمات الالكترونية بالاعتماد على معايير الجودة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13.

28_ نادية ضريفي، سماح مقران، التوقيع الإلكتروني ودوره في عصرنة الإدارة العمومية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020.

29_ وردة غلاف، دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية، جامعة محمد لمين دباغين، المجلد 06، العدد 03، سطيف 2022.

قائمة المحتويات

4	شكر وتقدير
5	إهداء.....
6	إهداء.....
8	مقدمة.....
6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والفساد الإداري.....
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة.....
8	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.....
8	الفرع الأول: تعريف الرقمنة.....
10	الفرع الثاني: خصائص الرقمنة.....
11	الفرع الثالث: أهمية الرقمنة.....
12	المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات الرقمنة.....
12	الفرع الأول: مبادئ الرقمنة.....
13	الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة.....
15	المطلب الثالث: أسس الرقمنة ودوافع تطبيقها
15	الفرع الأول: أسس وأبعاد الرقمنة.....
17	الفرع الثاني: دوافع تطبيق الرقمنة.....
18	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري.....
19	المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري.....
19	الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري.....
23	الفرع الثاني: أسباب الفساد الإداري.....
25	الفرع الثالث: مظاهر الفساد الإداري.....

28.....	المطلب الثاني: أنواع وآثار الفساد الإداري.
28.....	الفرع الأول: أنواع الفساد الإداري.
30.....	الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري.
34.....	المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد الإداري.
35.....	الفرع الأول: الآليات القانونية.
37.....	الفرع الثاني: الآليات المؤسسية.
41.....	ملخص الفصل:
43.....	الفصل الثاني: آليات التحول الرقمي في الإدارة العمومية.
45.....	المبحث الأول: الآليات الرقمية لمحاربة الفساد الإداري.
45.....	المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية كآلية لمحاربة الفساد الإداري.
45.....	الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية.
48.....	الفرع الثاني: متطلبات توفير الخدمات الإلكترونية.
49.....	الفرع الثالث: دور الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد.
53.....	المطلب الثاني: آلية الرقابة الإلكترونية.
53.....	الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإلكترونية.
56.....	الفرع الثاني: مجالات الرقابة الإلكترونية ومعيقات تطبيقها.
59.....	الفرع الثالث: أثر الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري.
61.....	المطلب الثالث: آلية التوقيع الإلكتروني.
61.....	الفرع الأول: المقصود بالتوقيع الإلكتروني.
68.....	الفرع الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في محاربة الفساد الإداري.
70.....	المبحث الثاني: آفاق التحول الرقمي في تعزيز مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الرقمة والحلول المقترحة.	71
الفرع الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة.	71
الفرع الثاني: الحلول المقترحة.	77
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للرقمنة في مكافحة الفساد الإداري.	77
الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي.	78
الفرع الثاني: تقنية البلوك تشين.	82
ملخص الفصل:	88
الخاتمة	89
قائمة المحتويات	104

المأخذ

تناولت المذكرة موضوع الرقمنة كخيار استراتيجي لمحاربة الفساد الإداري، حيث ركزت على توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالرقمنة والفساد الإداري.

تقدم الرقمنة أدوات وتطبيقات جديدة لمحاربة الفساد الإداري، على سبيل المثال: الخدمات الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وتعد كلها آليات ذات كفاءة ذلك من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمانا لتعزيز الشفافية وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة، كما أفرز التطور التكنولوجي توجهات مستقبلية واعدة، من أبرزها توظيف الذكاء الاصطناعي وتقنية بلوك تشين في الكشف الاستباقي عن الفساد الإداري وضمان سلامة البيانات.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الفساد الإداري، الرقابة الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية التوقيع الإلكتروني.

Abstract:

The thesis explored digitization as a strategic approach to combating administrative corruption. It clarified key concepts such as digitization and administrative corruption. Digitization offers new tools and applications to combat administrative corruption, for example: electronic services, electronic oversight and electronic signatures, all of which are efficient mechanisms through the adoption of ICTs ensuring enhanced transparency and strengthening the trust between citizens and the administrative. Technological advancements have also introduced promising innovations, particularly artificial intelligence and blockchain technology, which enable proactive detection and prevention of administrative corruption while ensuring data integrity.

Keywords: digitization, administrative corruption, electronic services, electronic oversight, electronic signature.